الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الثاني | 2023

اقتصاد الإمارات:
مكانةٌ دولية .. ونموٌ مستدام

الإمارات والمملكة المتحدة: نموذجاً للتعاون الاقتصادي والشراكة الاستراتيجية

أكد معالي بن طوق، أن دولة الإمارات والمملكة المتحدة تقدمان نموذجاً من الشراكة الاقتصادية، والتي تأتي في إطار العلاقات الاستراتيجية والتاريخية المشتركة، والرؤية الاستشرافية لقيادتي البلدين الصديقين بتعزيز التعاون الثنائي في شتى المجالات بما يدعم تحقيق المزيد من النمو والازدهار لشعبيهما.

وقال معاليه: «تعد المملكة المتحدة وجهة اقتصادية واعدة وشريكاً تجارياً مهماً لدولة الإمارات في القارة الأوروبية، كما يمتلك البلدان موقعاً جغرافياً متميزاً وفرصاً استثمارية واعدة في قطاعات الاقتصاد الجديد والتمويل الأخضر والبنية التحتية والشركات العائلية والاقتصاد الدائري والتكنولوجيا والخدمات المالية والطاقة المتجددة والتصنيع، خاصة أن البلدين لديهما قواسم مشتركة في الرؤى والاستراتيجيات الاقتصادية الهادفة إلى التوسع والاستثمار في هذه القطاعات الحيوية باعتبارها محركاً رئيسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للبلدين».

وتابع معاليه: «تشهد الاستثمارات الإماراتية نمواً متواصلاً في الأسواق البريطانية في مختلف القطاعات والأنشطة التجارية، حيث وصلت الاستثمارات الإماراتية المباشرة في المملكة المتحدة نحو 29 مليار درهم بنهاية عام 2021، وفي المقابل بلغت استثمارات المملكة المتحدة في دولة الإمارات نحو 77 مليار درهم بنهاية عام 2020، لا سيما أن دولة الإمارات أعلنت في سبتمبر 2021 عن ضخ استثمارات تقدر بـ 10 مليارات جنيه إسترليني (13.8 مليار دولار) في بريطانيا، وذلك من خلال توقيع اتفاقية شراكة بين شركة «مبادلة» للاستثمار السيادي، ومكتب الاستثمار في المملكة المتحدة.

وبلغت قيمة التجارة غير النفطية بين البلدين خلال عام 2022 نحو 37 مليار درهم بنمو نسبته 26% مقارنة مع عام 2021، فيما تعد المملكة المتحدة رابع أكبر شريك تجاري أوروبي لدولة الإمارات حسب بيانات عام 2022، وتستحوذ على 11% من إجمالي تجارتها الخارجية غير النفطية مع أوروبا، كما تعد الإمارات الشريك التجاري الأول عربياً والـ 19 عالمياً للمملكة المتحدة، وتستحوذ الإمارات على نحو 30% من إجمالي تجارة المملكة المتحدة مع الدول العربية.

ساهمت بنسبة 2.4% من صادرات العالم

الإمارات الـ 11 عالمياً على مستوى الصادرات السلعية بإجمالي 599 مليار دولار وبنسبة نمو بلغت 41% خلال عام 2022

- ثاني الزيودي: السياسات الاستشرافية التي طبقتها الحكومة تثبت مدى قوتها في دعم مكانة الإمارات على خريطة التجارة الدولية
- 1.273 تريليون دولار حجم تعاملات الإمارات التجارية من السلع والخدمات مع العالم بفائض بلغ نحو 233 مليار دولار خلال عام
- الإمارات حلت في المرتبة الـ 18 عالمياً بالنسبة للواردات السلعية بإجمالي 425 مليار دولار وبنسبة مساهمة 1.7% من واردات العالم السلعية وبنسبة نمو 22%
- الإمارات أصبحت في المرتبة 12 عالمياً في الصادرات الخدمية بقيمة 154 مليار دولار وبنسبة مساهمة 2.2% من صادرات العالم من الخدمات
- حلت الإمارات في المرتبة الـ 18 عالمياً في الواردات من الخدمات بقيمة 95 مليار دولار وبنسبة مساهمة 1.5% من واردات العالم من الخدمات
- الإمارات تحقق فائضاً في ميزانها التجاري بنحو 174 مليار دولار من تجارتها السلعية، و59 مليار دولار في الخدمات
- الإمارات الأولى عربياً والـ 21 عالمياً ضمن قائمة كبار المصدرين للخدمات الرقمية عالمياً خلال 2022 بإجمالي 45 مليار دولار وبنسبة مساهمة 1% من صادرات العالم

الصادرات والواردات الخدمية

وأشارت منظمة التجارة العالمية، إلى أن الإمارات أصبحت في المرتبة 12 عالمياً في الصادرات الخدمية خلال عام 2022، بقيمة 154 مليار دولار وبنسبة مساهمة 2.2% من صادرات العالم من الخدمات، وفي حال التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة تقفز الإمارات لتحتل المرتبة الـ 8 عالمياً.

كما حلت الإمارات في المرتبة الـ 18 عالمياً خلال عام 2022 في الواردات من الخدمات بقيمة 95 مليار دولار، وبنسبة مساهمة 1.5% من واردات العالم من الخدمات، وفي حال التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة تقفز الإمارات لتحتل المرتبة 11 عالمياً.

الميزان التجاري

فيما تشير إحصاءات المنظمة أن الإمارات حققت في ميزانها التجاري فائضاً قدره 174 مليار دولار من تجارتها السلعية، وكذلك 59 مليار دولار في الخدمات، كما أوضح التقرير أن تجارة الإمارات من السلع تجاوزت حاجز التريليون دولار (1.024) تريليون دولار، وكذلك ما قيمته 249 مليار دولار من الخدمات، أي أن تعاملات الإمارات التجارية من السلع والخدمات مع العالم بلغت 1.273 تريليون دولار، وبفائض بلغ 233 مليار دولار خلال عام 2022.

وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا في صادرات وواردات السلع والخدمات، وحافظت على مكانتها كأهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وإفريقيا.

الخدمات الرقمية

كما تعد دولة الإمارات ضمن قائمة كبار المصدرين للخدمات الرقمية عالمياً خلال 2022، حيث حلت في المرتبة 21 عالمياً بقيمة بلغت 45 مليار دولار وبنسبة مساهمة 1% من صادرات العالم من الخدمات الرقمية محققة نمواً بنسبة 16% خلال عام 2022 مقارنة مع عام 2021، ونمواً بنسبة 55% خلال عام 2022 مقارنة مع عام 2019، وحلت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً خلال عام 2022، وكانت هي الوحيدة ضمن قائمة أهم 30 دولة مصدرة للخدمات الرقمية عالمياً، فيما ساهمت صادرات الإمارات من الخدمات الرقمية خلال 2022 بنسبة تتجاوز 29% من قيمة صادراتها من الخدمات. وبحسب تقرير منظمة التجارة العالمية؛ فقد بلغت صادرات العالم من الخدمات الرقمية نحو 3.82 ترليون دولار خلال عام 2022، وتساهم بنسبة 54% من صادرات العالم من الخدمات.

توقعات نمو حركة التجارة العالمية

وبشكل عام، توقعت منظمة التجارة العالمية، من خلال التقرير، تباطؤ نمو حجم التجارة إلى 1.7% في 2023 انخفاضاً من 2.7% في عام 2022، إذ ما زال من المتوقع أن تكون وتيرة التوسع التجاري في العام الجاري دون المستوى، متأثرة بالمتغيرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم. وأشارت في الوقت نفسه إلى أن الاستثمار في التعاون متعدد الأطراف، سيعزز النمو الاقتصادي ومستويات معيشة الناس على المدى الطويل.

وبين تقرير المنظمة أن قيمة التجارة السلعية العالمية شهدت ارتفاعاً بنسبة 12% لتصل إلى 25.3 تريليون دولار في عام 2022 مقارنة مع عام 2021، كما حققت نمواً بنسبة 32% خلال عام 2022 مقارنة مع عام 2019. وأوضح أن قيمة تجارة الخدمات التجارية العالمية ارتفعت بنسبة 15٪ في عام 2022 لتصل إلى 6.8 تريليون دولار، محققة نمواً بنسبة 12% خلال عام 2022 مقارنة مع عام 2019.

نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي

وأشارت المنظمة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي بأسعار الصرف السوقية بنسبة 2.4% لعام 2023، فيما تأتي توقعات نمو التجارة والناتج أقل من متوسط السنوات الـ 12 الماضية بنسبة 2.6% و2.7% على التوالي.

نمو التجارة العالمية في أوروبا

فيما توقعت المنظمة أن تنمو التجارة العالمية في أوروبا بنسبة 1.8%، ومنطقة الشرق الأوسط بنسبة 0.9%، وأن ترتفع الواردات كذلك في المنطقة بنحو 5.5% في 2023، وتأتي توقعات نمو التجارة البالغة 1.7% في عام 2023 مرتفعة عن التقدير السابق البالغ 1% في أكتوبر الماضي، بفضل تخفيف الضوابط الوبائية لكوفيد–19 في الصين، والتي من المتوقع أن ترفع طلب المستهلكين في الصين، وبالتالي تعزيز التجارة الدولية.

التجارة العالمية في 2022

وسلط تقرير المنظمة الضوء على إحصاءات التجارة العالمية في 2022، حيث كانت الزيادة المُسجلة بنسبة 2.7% في حجم التجارة العالمية في العام الماضي، أضعف من توقعات منظمة التجارة العالمية لشهر أكتوبر عند 3.5%، حيث أدى التراجع بشكل أكثر من المتوقع في الربع الرابع إلى تراجع النمو لعام 2023، فيما تصدرت الصين والولايات المتحدة قائمة أكبر الدول المصدرة للخارج بنحو 3.6 تريليون دولار و2.1 تريليون دولار على التوالي في عام 2022.

وأوضحت المنظمة أن تقلبات أسعار السلع الأساسية تأثرت بشدة التضخم وأحجام التجارة في عام 2022، وكانت هذه التقلبات قوية بشكل خاص بالنسبة لأسعار الغاز الطبيعي الأوروبية، التي ارتفعت بنسبة 48% خلال الفترة ما بين يناير وأغسطس 2022، قبل أن تنخفض بنسبة 76% بحلول فبراير 2023.

ووفقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية، سجلت الصادرات العالمية للخدمات المقدمة رقمياً زيادة بنحو أربعة أضعاف في القيمة منذ عام 2005، حيث ارتفعت بنسبة 8.1% في المتوسط سنويًا في الفترة من عام 2005 وإلى عام 2022.

بن طوق: الإمارات بفضل توجيهات القيادة الرشيدة قطعت أشواطاً واسعة في تطوير سياستها وبنيتها التحتية السياحية وفق أفضل الممارسات العالمية.. والقطاع السياحي ساهم في دعم نمو وتنويع الاقتصاد الوطني

- نستهدف جذب استثمارات سياحية بقيمة 100 مليار درهم ورفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لـ 450 مليار درهم بحلول عام 2031
- الإمارات تستحوذ على حصة 18% من إجمالي الغرف الفندقية في المنطقة بإجمالي 223 ألف غرفة
- قطاع الضيافة والفندقة يشهد نمواً مستمراً في الدولة.. و25% زيادة متوقعة في عدد الغرف الفندقية بإجمالي 48 ألف غرفة بحلول عام 2030
- القيمة المضافة لأنشطة الإقامة والفنادق والمطاعم حققت نمواً غير مسبوق بنسبة 31.3% واستحوذت على الحصة الأكبر من نسب النمو للناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول 2022
- قطاع النقل والتخزين حقق نمواً كبيراً بنسبة 26.8% خلال النصف الأول من عام 2022 مستفيداً من زيادة عدد ركاب الرحلات الدولية وارتفاع عائدات قطاع الطيران الدولي
- إعلان الدولة عام 2023 عاماً للاستدامة سيعزز من تضافر الجهود الوطنية لتسريع وتيرة التحول المستدام لقطاعات السفر والسياحة والنقل والطيران

أكد معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، أن دولة الإمارات بفضل رؤية القيادة الرشيدة قطعت أشواطاً واسعة في تطوير سياستها وبنيتها التحتية السياحية وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك من خلال إطلاق المبادرات والاستراتيجيات الوطنية الداعمة لنمو القطاع السياحي، وضخ الاستثمارات في العديد من المجالات السياحية، وبناء مشاريع سياحية بمختلف إمارات الدولة، وتدشين المطارات الجديدة، كما حرصت الدولة على توسيع شبكة خطوط الطيران بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين من مختلف دول العالم، وأيضا توسيع شبكة التنقل داخل الدولة، وتوفير الخدمات السياحية المتميزة، بما ساهم في ترسيخ مكانة الإمارات على خريطة السياحة إقليمياً وعالمياً.

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه، في معرض سوق السفر العربي لعام 2023 في نسخته الثلاثين، الذي أقيم في مركز دبي التجاري العالمي.

واستعرض معالي بن طوق، خلال الزيارة، عدداً من المؤشرات والنتائج الريادية التي حققها قطاع السياحة في دولة الإمارات خلال عام 2022، ومن أبرزها استقبال المنشآت الفندقية 25 مليون نزيل خلال عام 2022 بنسبة زيادة 30% عن عام 2021، وزيادة عدد الليالي السياحية إلى 91 مليون ليلة خلال عام 2022 بنسبة نمو 18% عن عام 2021، وارتفاع إيرادات المنشآت الفندقية لتصل إلى 38 مليار درهم خلال عام 2022 محققة نمواً بنسبة 35% مقارنة مع عام 2021، ووصول نسبة الإشغال الفندقي إلى 71% بالمنشآت الفندقية والبالغ عددها 1198 منشأة، لا سيما أن نسبة الإشغال الفندقي في الدولة تعد ما بين الأعلى عالمياً.

وأضاف معاليه: «تشهد الدولة نمواً متزايد ومستمراً في قطاع الضيافة والفندقة، حيث تمتلك حصة سوقية وصلت إلى 18% من إجمالي عدد الغرف الفندقية المتعاقد عليها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإجمالي 223 ألف غرفة. ووفقاً لتقرير صادر عن مؤسسة «نايت فرانك» أن سوق الغرف الفندقية بالدولة سيحقق نمواً بنسبة 25% بحلول عام 2030 بإجمالي 48 ألف غرفة فندقية جديدة، وهو ما يؤكد تحقيق المزيد من الانتعاش والنمو للقطاع السياحي في الدولة، كما نجحت الإمارات في الحفاظ على مكانتها بين أفضل 12 وجهة في العالم، واستقطاب أكثر من 10 ملايين زائر سنوياً، بما ساهم في ترسيخ مكانة الدولة كوجهة سياحية «عالمية رائدة».

كما استعرض معاليه النتائج المميزة للنسخة الأولى والثانية والثالثة لحملة أجمل شتاء في العالم، والتي حققت نقلة نوعية للسياحة الداخلية، ومن أبرز هذه النتائج ارتفاع إيرادات المنشآت الفندقية إلى 1.8 مليار درهم خلال النسخة الثالثة من الحملة بنسبة زيادة قدرها 20% مقارنة بإيرادات النسخة الثانية والتي بلغت 1.5 مليار درهم، كما رفعت الحملة في نسختها الثالثة عدد الزوار المحليين إلى 1.4 مليون زائر بزيادة نسبتها 8% مقارنة مع النسخة الثانية للحملة.

وقال معاليه: «يعد القطاع السياحي رافداً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للدولة، حيث وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي للدولة إلى 6.4% خلال عام 2021، وتوظيف أكثر 644 ألف شخص في مختلف القطاعات السياحية بالدولة، كما ساهم القطاع السياحي بأكثر من 177 مليار درهم في الناتج المحلي للاقتصاد الوطني».

وأشار معاليه إلى أن القيمة المضافة للأنشطة الخاصة بخدمات الإقامة والفنادق والمطاعم استحوذت على الحصة الأكبر من نسب النمو في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وبشكل غير مسبوق وبنسبة بلغت 31.3% خلال النصف الأول من عام 2022، بالمقارنة مع النصف الأول من عام 2021، كما حقق قطاع النقل والتخزين نمواً كبيراً بلغ 26.8%، مستفيداً من زيادة عدد ركاب الرحلات الدولية وارتفاع عائدات قطاع الطيران الدولي ليحقق بذلك أعلى نسبة نمو يشهدها هذا القطاع المرتبط بالسياحة خلال النصف الأول من عام 2022.

كما أطلع معالي بن طوق المشاركين في المعرض على جهود الدولة في تعزيز التنمية المستدامة للقطاع السياحي، إضافة إلى مبادرات ومستهدفات الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031، والتي تشمل 25 مبادرة وسياسة سياحية، وتهدف إلى رفع مكانة دولة الإمارات كأفضل هوية سياحية حول العالم، وترسيخ مكانتها وجهة سياحية رائدة، مبنية على التنوع السياحي عبر الاستفادة من المميزات والخصائص الفريدة لإمارات الدولة السبع، وزيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني إلى 450 مليار درهم بحلول عام 2031، وجذب استثمارات سياحية للدولة بقيمة 100 مليار درهم، واستقطاب 40 مليون نزيل فندقي، بما يعزز جهود الدولة في توفير بيئة سياحية وطنية جاذبة وآمنة وخدمات سياحية رائدة ومتكاملة ووجهات متنوعة وفريدة وبنية تحتية متطورة للقطاع السياحي.

وأكد معاليه أن إعلان الدولة عام 2023 عاماً للاستدامة، سيعزز من تضافر الجهود الوطنية لتسريع وتيرة التحول المستدام لقطاعات السفر والسياحة والطيران والنقل في الدولة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وتابع معاليه: «إن الوزارة حريصة على تطبيق وتنفيذ استراتيجية دولة الإمارات للاقتصاد الدائري 2031، وكذلك السياسات والمبادرات الداعمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للدولة، وتشجيع الاستثمار والتوسع في قطاعات الاقتصاد الجديد، حيث نعمل حالياً بالتعاون مع شركائنا في القطاعين الحكومي والخاص على تطبيق 22 سياسة للاقتصاد الدائري ضمن ٤ قطاعات رئيسية وهي التصنيع والغذاء والبنية التحتية والنقل، كما تدعم الوزارة تنفيذ استراتيجية إمارة أم القيوين للاقتصاد الأزرق المستدام 2031، والهادفة إلى تعزيز جاذبية الإمارة للاستثمارات مع تنمية ثرواتها الطبيعية والثقافية والبشرية».

ويعدّ سوق السفر العربي فعالية عالمية رائدة على مستوى المنطقة في قطاع السفر الداخلي والخارجي. ونجح المعرض على مدى 29 عاماً بتوفير منصة تجمع تحت مظلتها العديد من المنتجات والوجهات مع المشترين ورواد قطاع السفر، كما يركز المعرض في نسخته لعام 2023، على العمل لتحقيق الحياد المناخي.

وتهدف إلى تعزيز ثقافة الامتثال والتصدي لجرائم غسل الأموال بالدولة

"الاقتصاد" و"رابطة المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال" توقعان اتفاقية تعاون لتنفيذ برامج تدريبية حول آليات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

آل صالح: الدولة قطعت شوطاً كبيراً في تطوير منظومة متكاملة لمواجهة غسل الأموال.. والتعاون مع الرابطة يخلق أجيالاً مسؤولة عن تطبيق الامتثال وفق أفضل الممارسات العالمية

- تسهم الاتفاقية في تطوير أداء شركات قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة على المستويين الوطني والدولي.. وتعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال في المناخ الاستثماري للدولة
- توفير البرامج التدريبية لموظفي وزارة الاقتصاد وشركات القطاع الخاص العاملة في قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة ومسجلي الشركات
- المشاركون في التدريبات يحصلون على شهادات ACAMS للمستوى التخصصي CAMS وشهادة المستوى المشارك CKYCA والمستوى التأسيسي.. ومجموعة من البرامج التخصصية الإضافية
- تنظيم كافة البرامج التدريبية افتراضياً عبر منصة الوزارة الإلكترونية «أكاديمية التعلم المستمر»

في إطار دعم جهود الدولة في تعزيز الوعي بثقافة الامتثال لدى مجتمع الأعمال والتصدي لجرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وقعت وزارة الاقتصاد اتفاقية تعاون مع «رابطة المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال» ACAMS، بهدف تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة بداية من شهر مايو 2023، لموظفي الوزارة ومسجلي شركات قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وشركات القطاع الخاص العاملة في قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

وقع الاتفاقية سعادة عبدالله أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد، وسعادة ديفيد كارل، رئيس المبيعات العالمية برابطة المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال.

وقال سعادة آل صالح: «قطعت الدولة شوطاً كبيراً في تطوير منظومة متكاملة وقوية لمواجهة ومكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتبارها أولوية وطنية استراتيجية في المقام الأول، وذلك تماشياً مع متطلبات وتشريعات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والمعايير الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف)».

وأضاف سعادته: «نتطلع إلى تعزيز التعاون مع رابطة المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال، لإعداد أجيال متخصصة ومسؤولة عن تطبيق الامتثال بالشركات العاملة في قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة بالدولة، وتطوير أدائها على المستويين الوطني والدولي بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، ويسهم في تعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال في المناخ الاستثماري للدولة، وتمكين أفضل الممارسات المالية السليمة وخلق بيئة أعمال خالية من أي ممارسات غير قانونية، وبما يرسخ مكانة الإمارات كمركز اقتصادي تنافسي يطبق أعلى معايير النزاهة والشفافية في مجال الرقابة المالية والتجارية».

ومن جانبه، أعرب سعادة ديفيد كارل، رئيس المبيعات العالمية برابطة المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال ACAMS، عن سعادته لتوقيع هذه الاتفاقية مع وزارة الاقتصاد، حيث تعد الأولى من نوعها مع جهة اتحادية في دولة الإمارات. موضحاً أن كافة أنشطة البرامج التدريبية سيتم تنفيذها بالتنسيق بين الرابطة وفريق عمل الوزارة.

وتشمل الاتفاقية توفير البرامج التدريبية المتخصصة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى حول أسس وآليات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وكيفية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، حيث يحصل المشاركون فيها من موظفي وزارة الاقتصاد على شهادة ACAMS للمستوى التخصصي CAMS، ومسجلي شركات قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة على شهادة ACAMS للمستوى المشارك CKYCA، والشركات العاملة في قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة على شهادة ACAMS للمستوى التأسيسي، بجانب ذلك سيحصل المشاركون على مجموعة من البرامج التخصصية الإضافية، بما يعزز من استفادتهم من المهارات والخبرات اللازمة لمواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، واكتساب أفضل الممارسات لتطبيق الامتثال.

وأوضحت الوزارة أن التدريب لكافة المشاركين سيكون افتراضياً من خلال المنصة الإلكترونية «أكاديمية التعلم المستمر» لدى وزارة الاقتصاد، والتي سيتم ربطها بنافذة البرامج التدريبية لدى ACAMS، وذلك وفقاً لجدول زمني محدد.

وتعد «رابطة المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال» أكبر منظمة عضوية دولية لمحترفي مكافحة الجرائم المالية، حيث تدعم الأفراد والمنظمات الذين يكرسون جهودهم لإنهاء الجرائم المالية من خلال القيادة الفكرية والتعليم المهني المستمر، كما تضم الرابطة أعضاء بالقطاعين الحكومي والخاص من أكثر من 175 منطقة ودولة حول العالم.

خلال مشاركته بمنتدى «سيتي ويك 2023» في لندن

بن طوق: رهانات نمو الاقتصاد العالمي مرتبطة بخلق المزيد من الفرص الاستثمارية في قطاعات الاقتصاد الجديد

- استعراض مسيرة الإمارات الرائدة في الاستثمار بقطاعات الاقتصاد الجديد وخلق مسارات جديدة داعمة لنمو اقتصادها الوطني بشكل مستدام
- 160 مليار دولار استثمارات مستهدفة للإمارات في قطاعات الاقتصاد الجديد خلال العقود الثلاثة القادمة
- التأكيد على أن مؤتمر الأطراف (COP28) سيدعم إنشاء نموذج اقتصادي عالمي منخفض الكربون

شارك معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، في فعاليات الدورة الثالثة عشرة لمنتدى «سيتي ويك 2023»، والتي انعقدت خلال الفترة بين 24 و26 أبريل 2023 في العاصمة البريطانية لندن، حيث ركزت هذه الدورة خلال قممها الثلاث على قضايا التغير المناخي والتمويل الأخضر والاستدامة، والتبني المؤسسي وتنظيم الأصول الرقمية، والرقمنة والابتكار في أسواق رأس المال.

وقال معالي عبد الله بن طوق في كلمته خلال مشاركته في قمة «التغير المناخي والتمويل الأخضر والاستدامة: «إن رهانات نمو الاقتصاد العالمي مرتبطة بخلق المزيد من الفرص الاستثمارية في قطاعات الاقتصاد الجديد ومن بينها صناعة الفضاء، والطاقة المتجددة، ونماذج الاقتصاد الدائري، والتكنولوجيا المتقدمة، والتي ستعمل جميعها على بناء مستقبل أكثر ازدهاراً للبشرية».

وأضاف معاليه: «حققت دولة الإمارات نقلة نوعية في مسيرة تحولها نحو نموذج اقتصادي معرفي أكثر مرونة وتنوعاً، وذلك من خلال الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الجديد ومن بينها الطاقة المتجددة؛ حيث شرعت الدولة في تمويل مشاريع الطاقة النظيفة منذ أكثر من 15 عاماً، وتستثمر بها اليوم أكثر من 40 مليار دولار، وتخطط لاستثمار نحو 160 مليار إضافية على مدى العقود الثلاثة القادمة، لاستكشاف المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة في هذا القطاع المهم، بهدف خلق مسارات جديدة داعمة لنمو اقتصادها الوطني بشكل مستدام، وترسيخ مكانتها كوجهة اقتصادية جاذبة للاستثمار في النماذج الاقتصادية الجديدة، حيث تستهدف الدولة استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 550 مليار درهم في قطاعات الاقتصاد الجديد بحلول عام 2030».

وتابع معاليه: «أطلقت حكومة دولة الإمارات العديد من المبادرات الاستراتيجية الناجحة لتعزيز اعتمادها على قطاعات الاقتصاد الجديد في دعم نمو اقتصادها الوطني، بتوجيهات القيادة الرشيدة، في ضوء مستهدفات الخمسين ومحددات مئوية الإمارات 2071، ومن بينها سياسة الإمارات للاقتصاد الدائري 2021–2031، والتي أسهمت في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في الدولة، وأجندة الإمارات الخضراء 2030 والتي عززت من تنافسية الاقتصاد الوطني، ودعمت الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، حيث انعكس الأثر الإيجابي لهذه المبادرات على مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة بنسبة 7.6% في عام 2022، وبنسبة 3.9% خلال عام 2023 ترتفع إلى 4.3% في 2024، بحسب ما أعلنه المصرف المركزي».

وأوضح معاليه أن دولة الإمارات أيقنت مبكراً أن تحديات التغير المناخي تحمل الكثير من الفرص الواعدة لدفع عجلة نمو الاقتصاد العالمي قدماً، وخلق المزيد من الفرص الاستثمارية أمام الحكومات ومجتمعات الأعمال، لذلك عملت على توظيف التقنيات الحديثة من أجل خلق فرص اقتصادية جديدة في قطاعات الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين، وقطاع السيارات الكهربائية وغيرها من قطاعات الاقتصاد الجديد، بما ينسجم مع جهودها في تبني مشروعات مبتكرة داعمة لخططها الاستراتيجية لبناء اقتصاد نظيف، وذلك في إطار مبادرتها لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050.

وأكد معالي بن طوق أن مستقبل التمويل والاستثمار يجب أن يرتكز على الاستدامة، موضحاً أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من أكبر المستثمرين في العالم في مشاريع الطاقة المتجددة حيث استثمرت ٥٠ مليار دولار في أكثر من 70 دولة، كما خصصت أيضاً نحو 50 مليار دولار إضافية على مدى العقد المقبل لتسريع الانتقال إلى الطاقة النظيفة، ووقعت مؤخراً شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة بقيمة 100 مليار دولار لتمويل نشر 100 جيجاوات من الطاقة النظيفة على مستوى العالم بحلول عام 2035.

ولفت معاليه إلى أن الإمارات تعمل على تعزيز شراكتها التاريخية مع المملكة المتحدة، مؤكداً أن إطار «الشراكة من أجل المستقبل» الذي أرسى دعائمه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق بوريس جونسون، ساعد في تسريع التمويل والابتكار في القطاعات الاقتصادية الجديدة. وقال في هذا الصدد: «كجزء من الشراكة الاستثمارية بين شركة مبادلة للاستثمار ومكتب الاستثمار البريطاني؛ تم تخصيص استثمارات إضافية بقيمة 10 مليارات جنيه إسترليني (12.5 مليار دولار) في مجالات نقل الطاقة، بما في ذلك تخزين البطاريات وطاقة الرياح، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، وعلوم الحياة؛ كما تعد الإمارات من الداعمين لخطة حكومة المملكة المتحدة من أجل ثورة صناعية خضراء، فيما بلغت استثمارات «مصدر» في مشاريع الطاقة المتجددة في جميع أنحاء المملكة المتحدة نحو 4 مليارات جنيه إسترليني، كما أعلنت مؤخراً عن استثمار مليار جنيه إسترليني في تقنية تخزين البطاريات البريطانية، حيث تعد هذه الاستثمارات الحصة الأكبر من محفظة استثمارات «مصدر» خارج دولة الإمارات».

وأكد معالي بن طوق أن تنمية الشراكات الاستثمارية في قطاعات الاقتصاد الجديد والمشاريع الخضراء هي مستهدفات رئيسية في خطط دولة الإمارات لتعزيز أطر التعاون الاقتصادي مع مختلف دول العالم، مشيراً إلى أن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)، والذي ستستضيفه الإمارات خلال الفترة ما بين 30 نوفمبر ولغاية 12 ديسمبر 2023، سيمثل منصة مثالية لتعزيز الجهود العالمية من أجل تحفيز المزيد من الاستثمارات في المشاريع النظيفة ودعم التمويل الأخضر، لإنشاء نموذج اقتصادي عالمي منخفض الكربون.

ودعا معاليه، في ختام كلمته، دول العالم إلى ضرورة المضي قدماً في تطبيق سياسات تدعم الاستدامة والتحول الأخضر، وتواجه التحديات المناخية التي نشهدها اليوم، من خلال تعزيز التحول نحو قطاعات الاقتصاد الجديد، بما يسهم في خلق المزيد من فرص العمل الخضراء، وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

يذكر أن «سيتي ويك» منتدى عالمي يعقد كل عام في العاصمة البريطانية لندن، ويشهد حضور أكثر من 1000 شخص من كبار صانعي القرار والمسؤولين الاقتصاديين بالمملكة المتحدة والعالم، بهدف خلق حلول أكثر فعالية تجاه القضايا السياسية والتحديات الاقتصادية التي يواجهها العالم، ويناقش خلال دورته لهذا العام ثلاثة قضايا رئيسية تتمحور حول التغير المناخي والتمويل الأخضر والاستدامة، والتبني المؤسسي وتنظيم الأصول الرقمية، والرقمنة والابتكار في أسواق رأس المال.

خلال كلمته في لقاء مع بعثة التقنيات الخضراء الأمريكية في دبي

ثاني الزيودي يدعو القطاع الخاص للاستثمار في الانتقال إلى الطاقة النظيفة

ثاني الزيودي: مع استمرار استعدادات دولة الإمارات لاستضافة «كوب 28» تواصل الدولة المساهمة في قيادة الجهود الدولية حول الاقتصاد الأخضر ورعاية الحلول والتقنيات والأدوات اللازمة لبنائه

- **بعثة التقنيات الخضراء الأمريكية استمرت 3 أيام واستقبلت ما يفوق 75 من ممثلي الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة العاملة بمختلف القطاعات.**

ألقى معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، كلمة أمام بعثة التقنيات الخضراء الأمريكية، التي زارت دولة الإمارات، مستعرضاً فرص النمو المتاحة للشركات التي تطور منتجات منخفضة الكربون وحلول بديلة للطاقة ضمن المنظومة الداعمة التي توفرها دولة الإمارات. كما شدد على ضرورة التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لدفع عجلة التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

واستقبلت بعثة التقنيات الخضراء الأمريكية، التي استمرت لثلاثة أيام ونظمتها غرفة التجارة الأمريكية بالشراكة مع سفارة الإمارات في واشنطن، ما يفوق 75 من ممثلي الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة عبر مختلف القطاعات، بما يضم التمويل، والطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، والنقل، والخدمات اللوجستية. وبالتوازي مع استعدادات دولة الإمارات لاستضافة قمة COP28، ركز الوفد الأمريكي على آفاق الاستثمار الأخضر عبر الدولة ككل.

وأكد الزيودي خلال كلمته على التزام دولة الإمارات بالمساهمة في قيادة تحول عالمي في مجال الطاقة، مشيراً إلى استثمارات الإمارات البالغة قيمتها 50 مليار دولار في مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة عبر 70 دولة تتوزع على القارات الست.

وأشار معاليه إلى «الشراكة لتسريع الانتقال إلى الطاقة النظيفة بين دولة الإمارات والولايات المتحدة»، والتي تم توقيعها في نوفمبر 2022 وتلتزم بتخصيص 100 مليار دولار لإنتاج 100 غيغاوات من الطاقة النظيفة بحلول عام 2035.

كما سلط معالي الزيودي الضوء على مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أطلقتها دولة الإمارات، والمصممة خصيصاً لرعاية تطوير صناعات المستقبل القائمة على المعرفة والابتكار والصديقة للبيئة.

وقال معاليه: «يعدّ ابتكار وإبداع القطاع الخاص عاملاً بالغ الأهمية للوصول إلى مستقبل أكثر استدامة، ونواصل توفير منظومة داعمة للشركات الرائدة التي تسعى إلى قيادة ذلك التغيير. ويمكن لمبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة المؤسسات والمستثمرين المهتمين بالمستقبل حول العالم على الوصول إلى مزايا بيئة الأعمال التمكينية في الدولة، وقد انضم للمبادرة العديد من الشركات العالمية الرائدة في مجالات تضم الطيران الهجين والتكنولوجيا المتقدمة وتقنيات الأمن الغذائي. ومع استمرار استعداداتنا لقمة كوب 28، نود استمرار المساهمة في قيادة الجهود الدولية بشأن الاقتصاد الأخضر، إلى جانب رعاية الحلول والتقنيات والأدوات اللازمة لبنائه».

ويشار إلى أن أكثر من 1500 شركة أمريكية تعمل في دولة الإمارات، التي تعد أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث وصلت التجارة غير النفطية بين الدولتين إلى 33 مليار دولار عام 2022.

إطلاق 17 برنامجاً لرواد الأعمال بالتعاون مع 35 شريكاً خلال المرحلتين الأولى والثانية للمشروع

وزارة الاقتصاد تتلقى 700 طلباً للتسجيل في برامج ومبادرات المرحلة الثانية من مشروع «موطن ريادة الأعمال» خلال 7 أشهر

- **مبادرات مشروع موطن ريادة الأعمال ساهمت في إحداث نقلة نوعية لبيئة ريادة الأعمال في الدولة ودفعها لمستويات جديدة وأكثر تنافسية وعززت جاذبيتها لرواد الأعمال من جميع أنحاء العالم**
- **الوزارة تخطط لإقامة شراكات جديدة تدعم الخطط التوسعية والاستثمارية للشركات الناشئة بالأسواق الإقليمية والعالمية انطلاقاً من دولة الإمارات**
- **طلبات المرحلة الثانية لمشروع موطن ريادة الأعمال تضمنت:**
  - 44 طلباً لتعزيز استفادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من النظم العالمية للامتياز التجاري
  - 120 طلباً لتوسيع أعمال الشركات الناشئة في الدولة بالسوق السعودي
  - 117 طلباً من رواد الأعمال من عدة دول أبرزها السعودية والبحرين ومصر والجزائر والمغرب والهند لتوسيع أعمالهم في دولة الإمارات من خلال المشاركة في تحدي ابتكار الزراعة الذكية
  - 40 طلباً للمشاركة في «تحدي ابتكار الزراعة الذكية»
- **دعم 240 شركة ناشئة وأكثر من 700 مشروع خلال المرحلة الأولى من مشروع موطن ريادة الأعمال في قطاعات الاقتصاد الجديد من أبرزها التكنولوجيا المالية والتعليم والتجارة الإلكترونية**

موطن ريادة الأعمال
The Entrepreneurial Nation

تلقت وزارة الاقتصاد 700 طلب تسجيل من الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، للمشاركة في برامج ومبادرات المرحلة الثانية من المشروع الوطني «موطن ريادة الأعمال» خلال الفترة من أكتوبر 2022 حتى أبريل 2023، وتجري الوزارة حالياً مجموعة من الاختبارات والتدريبات لاختيار الطلبات الفائزة بالمشاركة في هذه المرحلة، وذلك وفقاً لمعايير واشتراطات محددة.

وأوضحت الوزارة أن طلبات المرحلة الثانية من المشروع تضمنت 44 طلباً لتطوير نظم العمليات الداخلية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة بمجال الامتياز التجاري بالشراكة مع شركة امتياز، ودعم قدرتها وتزويدها بالخبرات والمعرفة حتى تصبح جاهزة للاستفادة من النظم العالمية للامتياز التجاري، وتعزيز خططها التوسعية والاستثمارية بالأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، و120 طلباً لدعم أصحاب المشاريع الناشئة للتوسع في المملكة العربية السعودية بالشراكة مع «Astrolabs»، التي تقدم العديد من المزايا والحوافز لرواد الأعمال بالسوق السعودي، وكذلك 117 طلباً من أصحاب الشركات الناشئة من مجموعة دول من أبرزها المملكة العربية السعودية والبحرين ومصر وبنغلاديش والجزائر وباكستان والمغرب والهند والبرازيل والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأذربيجان، لبدء وتوسيع أعمالهم في دولة الإمارات، كما تم استلام أكثر من 40 طلب للمشاركة في «تحدي ابتكار الزراعة الذكية» الذي تم تنظيمه مؤخراً من قبل الوزارة بالتعاون مع Elite Agro.

ويأتي تنفيذ المرحلة الثانية من موطن ريادة الأعمال، في إطار دعم جهود الدولة لتنمية ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق أفضل الممارسات العالمية، حيث حرصت الوزارة على تعزيز التعاون والشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لتطوير منظومة متكاملة وريادية لرواد الأعمال، بما يعزز من بناء مستقبل مزدهر لهم وتشجيعهم على نمو أعمالهم وريادتهم محلياً وعالمياً، في ضوء مستهدفات الخمسين عاماً المقبلة.

واستطاعت وزارة الاقتصاد خلال المرحلة الأولى من مشروع موطن ريادة الأعمال تقديم الدعم لأكثر من 240 شركة ناشئة وأكثر من 700 مشروع من أصل 5 آلاف من الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي سجلت في بوابة موطن ريادة الأعمال.

وحددت الوزارة مجموعة من القطاعات ذات الأولوية لتنمية أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة من أهمها الرعاية الصحية والتكنولوجيا الزراعية والتعليم والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والخدمات اللوجستية، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز نموه.

ونجحت الوزارة في إقامة وبناء شراكات متنوعة تجاوزت الـ 35 شراكة خلال المرحلتين الأولى والثانية من مشروع موطن ريادة الأعمال، حيث تعد هذه الشراكات هي الأكبر من نوعها بين الحكومة والقطاع الخاص الوطني والمؤسسات والشركات العالمية المرموقة المعنية بريادة الأعمال، ومن بينها «Google، Amazon Web Services، Abu Dhabi Investment Office, Astrolabs، Elite Agro Projects، Emtiyz، Flat6Labs، Foodics، Investment and Development Agency of Latvia،Pure Harvest، ، Cisco، Huawei»، وغيرها من الشركات والمنصات الرائدة المعنية بتطوير رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير حلول التمويل المباشر والدعم التمويلي غير المباشر لها.

كما استطاعت الوزارة من خلال هذه الشراكات إطلاق 17 برنامجاً و15 عرضاً وخصومات مالية، بما ساهم في إحداث نقلة نوعية في بيئة ريادة الأعمال ودفعها لمستويات جديدة وأكثر تنافسية، وتعمل الوزارة حالياً على إعداد مجموعة من الشراكات الجديدة خلال المرحلة المُقبلة، لتوفير برامج ومبادرات تدعم التحول الرقمي وتوسيع الاستيراد والتصدير لدى الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير لهم خدمات عالمية المستوى، وتشجيعها على التوسع إقليمياً وعالمياً انطلاقاً من دولة الإمارات.

وأكدت الوزارة أن جهودها مستمرة في دعم وتمكين قطاع ريادة الأعمال وتوفير كافة الممكنات والأدوات لنموه وازدهاره من خلال إتاحة التشريعات المرنة وإطلاق البرامج والمبادرات المبتكرة، التي ستسهم بدورها في تعظيم مساهمة ذلك القطاع الحيوي في دعم الناتج المحلي الإجمالي للدولة، إضافة إلى أنها ستعمل على تعزيز بيئة الابتكار والإبداع، وترسيخ مكانة الإمارات وجهة أولى لرواد الأعمال والمشاريع الناشئة من جميع أنحاء العالم.

تحت مظلة المرحلة الثانية لمشروع موطن ريادة الأعمال

وزارة الاقتصاد تُطلق مبادرة رقمية لتسريع نمو أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع شركة سيسكو العالمية

آل صالح: شراكات "موطن ريادة الأعمال" تخلق فرصاً جديدة للشركات الناشئة في الدولة.. والتعاون مع "سيسكو" يدعم التحول الرقمي للمشاريع المشاركة في المبادرة

- تشمل المبادرة تأهيل وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامجي "Cisco Product Innovation Lab" و "Cisco Experts Insights"
- الوزارة حددت شروط المشاركة في المبادرة من أبرزها أن تكون الشركة مسجلة في دولة الإمارات ولديها ما بين 10 إلى 250 موظفاً وتعمل في قطاع التكنولوجيا
- اختيار ١٥ شركة صغيرة ومتوسطة للمشاركة في برنامج "Cisco Product Innovation Lab"

أطلقت وزارة الاقتصاد مبادرة رقمية لتسريع نمو أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة وتطوير بنيتها التحتية التكنولوجية، بالتعاون مع شركة سيسكو العالمية، وذلك في إطار المرحلة الثانية لمشروع موطن ريادة الأعمال، حيث تشمل المبادرة برنامج "Cisco Product Innovation Lab" والذي يقع تحت مسار ScaleUp، الذي يهدف إلى تنمية القدرات لدى الشركات، عبر استفادتها بالحلول الرقمية والذكية لأنظمة سيسكو، والبرنامج الثاني "Cisco Expert Insights" ضمن مسار SkillUp، لتزويد الشركات بالخبرات والمعرفة والمهارات حول مجالات الابتكار الرقمي وتطوير الأعمال والمبيعات والقيادة والتسويق.

وأكد سعادة عبدالله أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد، أن دولة الإمارات بفضل رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة، أولت اهتماماً كبيراً بتنمية وتطوير قطاع الأعمال، باعتباره محركاً أساسياً لدعم جهود الدولة للتحول نحو النموذج الاقتصادي الجديد القائم على المعرفة والابتكار والاستدامة، بما يعزز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال الوطنية، وبما يتماشى مع مستهدفات الدولة للخمسين عاماً المقبلة.

وأضاف سعادته: "تمثل شراكات مشروع موطن ريادة الأعمال مع القطاعين الحكومي والخاص أهمية كبيرة في تعزيز بيئة ريادة الأعمال في الدولة، وتوفير المزيد من الفرص والممكنات الداعمة لنمو أعمال الشركات الناشئة. ويصب التعاون مع سيسكو في دعم التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تزويدها بالحلول والأدوات التكنولوجية الحديثة والتطبيقات المتقدمة التي تساعدها على النمو والابتكار وتعزز قدرتها التنافسية، بما يرسخ مكانة الإمارات كوجهة عالمية لريادة الأعمال".

من جانبه، قال عبد الاله النجاري، المدير العام لشركة سيسكو بمنطقة الخليج: "تواصل دولة الإمارات بتوجيهات قيادتها الرشيدة ترسيخ مكانتها كوجهة عالمية لريادة الأعمال. ويشرفنا أن نطلق المبادرة الرقمية لدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، انسجاماً مع الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة لدعم الشركات على اختلاف أحجامها. وتقوم هذه المبادرة على الاستفادة من أحدث التطورات التقنية لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار، بما يدعم أهدافها لتطوير أعمالها وتوسيع نطاق انتشارها محلياً وفي الأسواق العالمية."

وأضاف: «يعتبر تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات من الركائز الرئيسية لبرنامج «سيسكو» لتسريع التحوّل الرقمي في دولة الامارات. من خلال هذا البرنامج، تعمل «سيسكو» بشكل وثيق مع الجهات الحكومية والأكاديمية والشركات الخاصة في الدولة لتصميم وإطلاق مبادرات تهدف إلى دعم رؤية التحوّل الرقمي وتسريع وتيرة نمو الاقتصاد الرقمي في دولة الإمارات».

وأوضحت وزارة الاقتصاد شروط ومعايير اختيار الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في برنامج Cisco Product innovation Lab"، من أبرزها أن تكون الشركة مسجلة في دولة الإمارات، ولديها ما بين 10 إلى 250 موظفاً، وتعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات أو البرمجة، ووجود فريق متخصص في البرمجيات. وسوف تختار الوزارة من خلال هذا البرنامج 15 شركة، والتي ستحصل على مجموعة من الدورات التدريبية ضمن مساحات عمل مشتركة وورش عمل إرشادية، على يد مجموعة من الخبراء المتخصصين في ريادة الأعمال، بجانب الاستفادة من خدمات المختبر الرقمي لسيسكو ومنصاتها المتطورة.

وتضمنت شروط المشاركة في برنامج «Cisco Expert Insights»، أن تكون الشركة مسجلة في دولة الإمارات ولديها 5 موظفين كحد أدنى، حيث تحصل الشركات المشاركة في البرنامج على عدد من الجلسات والتدريبات في مركز شركة سيسكو للتحول الرقمي (DTC) ، حيث تعد من الشركات الرائدة عالمياً في مجال التكنولوجيا التي تشغل الإنترنت، وتوفر إمكانات جديدة من خلال إعادة تخيل التطبيقات وتأمين البيانات وتحويل البنية التحتية وتمكين الفرق من أجل مستقبل عالمي وشامل.

ودعت الوزارة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات أو البرمجة إلى المشاركة في برنامج Cisco Product Innovation Lab من خلال هذا الرابط: https://theentrepreneurialnation.com/program/cisco-product-innovation-lab/?lang=en). وبالنسبة لبرنامج Cisco Experts Insights يمكن لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة التسجيل من خلال هذا الرابط: https://theentrepreneurialnation.com/program/cisco-experts-insights/?lang=en.

يذكر أن وزارة الاقتصاد، كانت قد أطلقت المرحلة الثانية من مشروع موطن ريادة الأعمال في شهر أكتوبر 2022، بهدف تطوير أدوات تنمية ثقافة وممارسات ريادة الأعمال في الدولة، وفتح قنوات جديدة للوصول إلى الفرص أمام رواد الأعمال، ودعم ممكنات النمو لدى المشاريع الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يعزز توسعها ونمو أعمالها انطلاقاً من دولة الإمارات وصولاً إلى العالمية، وذلك بالتعاون مع مجموعة واسعة ومتنامية من الشركاء في القطاعين العام والخاص بما فيها حاضنات الأعمال وصناديق التمويل وغرف التجارة والشركات والمنظمات المرموقة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

ضمن مبادرة "الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة" التابعة لوزارة الاقتصاد

شركة تصنيع الطائرات الهجينة "أوديس أفياشن" تعتزم تأسيس مقراً إقليمياً في الإمارات وتجري محادثات لتطوير مصنع تجميع عالي الإنتاجية

ثاني الزيودي: استقطاب "أوديس أفياشن" لتأسيس مصنعها في الدولة محطة مهمة جديدة ضمن جهود بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.. ونتطلع لتطوير قطاع طيران جديد مستدام ومنخفض الكربون

- المصنع المقرر تأسيسه في أبوظبي سيوفر أكثر من 2,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في الدولة
- الطائرات الهجينة عمودية الإقلاع والهبوط قد توفر وسيلة سفر بديلة خالية من الكربون لمختلف أنواع الرحلات

أعلنت وزارة الاقتصاد عن انضمام "أوديس أفياشن" الشركة المتخصصة في تطوير طائرات هجينة– كهربائية عمودية الإقلاع والهبوط ومصممة للرحلات القصيرة، إلى مبادرة "الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة" الذي يوفر للشركات الرائدة في القطاعات عالية الإمكانات الأساسيات اللازمة لدخول السوق ثم إطلاق وتوسيع نطاق عملياتها بسلاسة من داخل دولة الإمارات.

وستمتلك طائرات الشركة، المصممة لخدمات نقل الركاب والبضائع وحالات الطوارئ، القدرة على توفير دفع كهربائي بالكامل لمسافة 320 كيلومتراً، بمدى كهربائي–هجين يزيد عن 1,200 كيلومتر. ويعني ذلك أن تلك الطائرات يمكنها تقليل الانبعاثات الكربونية للسفر الجوي في منطقة مجلس التعاون الخليجي بنسبة تصل إلى 76 بالمئة، وتوفير وسيلة سفر بديلة خالية من الكربون لكل الرحلات عبر أنحاء الدولة. وتخطط الشركة الناشئة، ومقرها كاليفورنيا، لإطلاق نموذج أولي كامل عام 2025، ثم دخول الطائرة في الخدمة عام 2027.

وانضمت الشركة إلى مبادرة "الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة" التابع لوزارة الاقتصاد بهدف تسهيل افتتاح مقر إقليمي لها في أبوظبي، والذي سيشمل أيضاً مصنع تجميع وصيانة عالي الإنتاجية. وستسهم هذه الخطوة في توفير أكثر 2,000 فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في الدولة، وستثمر عن تصدير أول طائرة مصنعة ضمن إطار شهادة "صُنع في الإمارات".

وقال معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية: "تمثل الشراكة الجديدة مع أوديس أفياشن محطة مهمة جديدة ضمن مسيرة دولة الإمارات نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. وإننا نرى فرصاً هائلة لاعتماد طائرات الشركة ضمن أنشطة التنقل المدني والشحن والدفاع المدني في الدولة، ونتطلع إلى تطوير قطاع طيران جديد مستدام ومنخفض الكربون، انطلاقاً من السفر الجوي المعتمد على الطاقة النظيفة ووصولاً إلى التصنيع المتطور وقدرات البحث والتطوير المتقدمة. يساعد مبادرة "الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة" الذي نقدمه على تحويل القطاع الصناعي في دولة الإمارات وإنشاء مراكز تميز جديدة مبنية على أفكار تغير العالم".

وتعليقاً على انضمام الشركة إلى مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قال جيمس دوريس الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لـ "أوديس أفياشن": "نحن فخورون بشراكتنا مع وزارة الاقتصاد الإماراتية، حيث تعد دولة الإمارات السوق المثالية للشركة لتوسيع أعمالها، ونحن متحمسون للتعاون مع الجانب الإماراتي لتطوير بيئة أعمال متقدمة للتنقل الجوي. ومن خلال تواجد أوديس أفياشن في الإمارات سيكون بمقدورها التعاون والشراكة مع قطاع الطيران المزدهر في الدولة والاستفادة من فرص سلاسل التوريد المحلية".

وأضاف: "ستعمل الشركة على المساهمة في جهود دولة الإمارات في مجال الاستدامة، وذلك عبر المشاركة في جهود تحول الطاقة، حيث توفر الطائرات التي تنتجها الشركة فرصاً جديدة تماماً للربط الجوي المحلي في الدولة، بالإضافة إلى الرحلات الإقليمية بين المدن الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يقلل من أوقات التنقل إلى النصف مقارنة بخيارات السفر التقليدية المتاحة حالياً، مع القيام بذلك بطريقة صديقة للبيئة".

ويستفيد انتقال الشركة إلى دولة الإمارات من الاهتمام الكبير بطائراتها، حيث تلقت طلبات مسبقة لأكثر من 1,200 طائرة من مختلف المشغلين وشركات الطيران حول العالم.

ويشار إلى أن مبادرة "الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، الذي انطلق عام 2022، يهدف إلى دعم نمو الاقتصاد القائم على المعرفة في الدولة عن طريق تمكين التأسيس السريع لتسريع عملية الترخيص، وتسهيل إصدار التأشيرات الجماعية أو الذهبية، وتسريع الخدمات المصرفية، وتوفير حوافز الإيجار التجاري والسكني لشركات التكنولوجيا المتقدمة التي تسعى للانتقال إلى دولة الإمارات.

خلال مشاركتها في أعمال الدورة السابعة لمحادثة «الويبو» في جنيف

الإمارات تناقش آثار التكنولوجيا الحديثة على حقوق الملكية الفكرية

عبد الله آل صالح: يمكن الاستفادة من فضاء الميتافيرس في خلق اقتصاد رقمي عالمي موحد.. والدولة حققت نقلة نوعية في تطوير منظومة الملكية الفكرية الداعمة للابتكار في التكنولوجيا

- استعراض أبرز المبادرات التي أطلقتها الدولة مؤخراً من أجل مواكبة الاتجاهات الاقتصادية العالمية الجديدة تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة في ضوء مستهدفات الخمسين
- تسليط الضوء على الفرص الواعدة التي يحملها عالم الميتافيرس خاصة في الأنشطة المرتبطة بقطاعات الاقتصاد الجديد مثل الإعلانات الافتراضية والأزياء الرقمية
- التأكيد على أن الملكية الفكرية أحد المحركات الرئيسية المعززة للابتكار في البيئات الافتراضية التي تتمتع بنظام لا مركزي

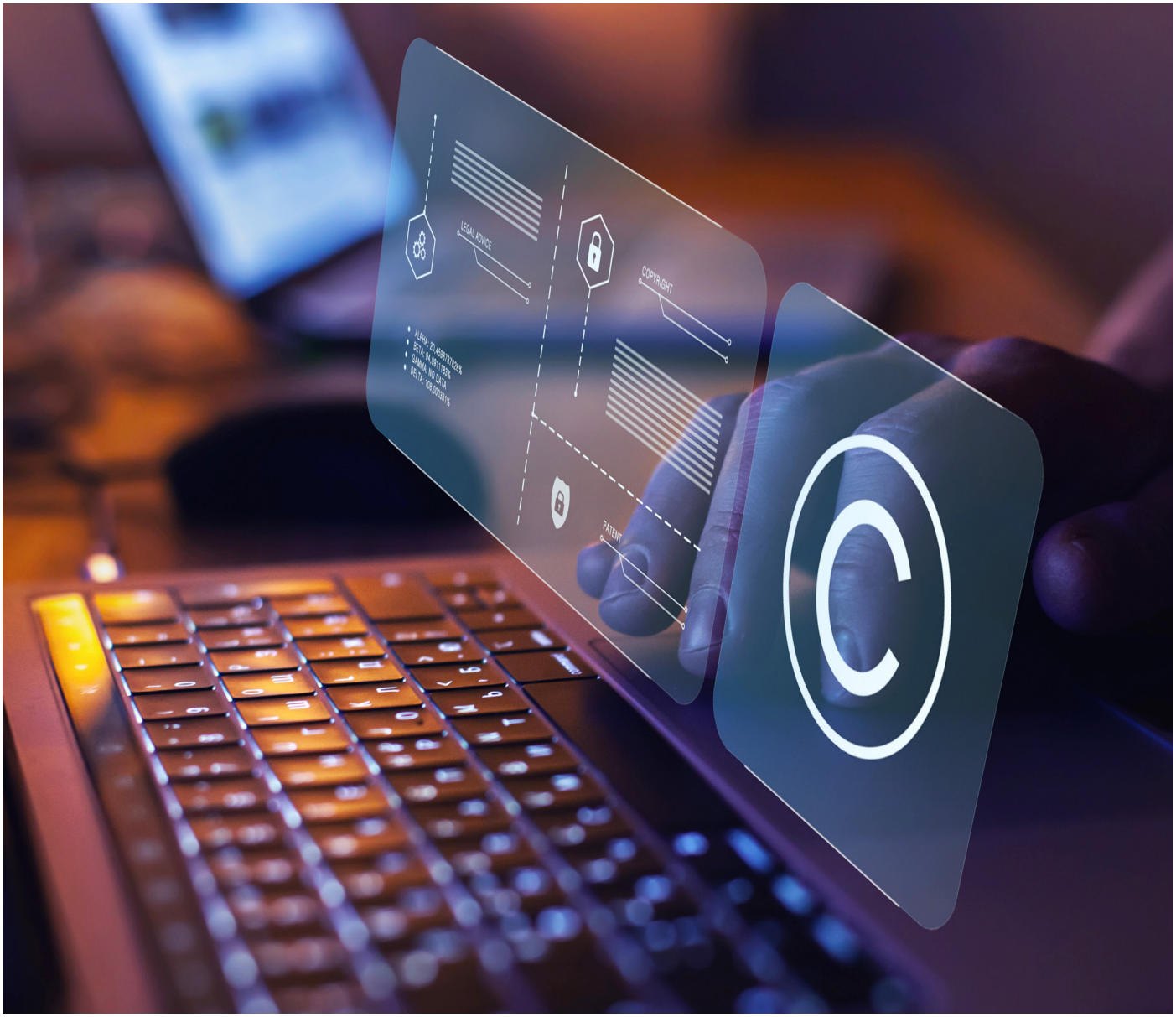

أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة، أهمية تطوير أنظمة وتشريعات الملكية الفكرية، لمواكبة التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم، والاستفادة من التقنيات الحديثة التي ظهرت مؤخراً ومن بينها الذكاء الاصطناعي والميتافيرس وتطبيقاتهما في دعم أدوات حقوق الملكية الفكرية ووضع سياسات أكثر مرونة وفعالية من أجل تعزيز بيئة الإبداع والابتكار.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد، خلال مشاركته ممثلاً لدولة الإمارات في اجتماع الدورة السابعة لمحادثة المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الويبو» والتي عقدت يومي 29 و30 مارس الماضي، في مقر المنظمة بمدينة جنيف، حيث تركزت مناقشات الدورة الحالية حول آثار عالم «الميتافيرس» الافتراضي على إدارة الملكية الفكرية.

وقال سعادته: «إن عالم «ميتافيرس» الافتراضي يحمل العديد من الفرص الواعدة، ويمكن من خلاله تدشين اقتصاد رقمي عالمي موحد عبر جميع الأسواق العالمية ونماذج الأعمال المختلفة، وهو ما سيخلق فرصاً تجارية جديدة في عدة قطاعات مثل العقارات والإعلانات الافتراضية والأزياء الرقمية وغيرها من أنشطة الاقتصاد الجديد».

وأضاف سعادته: «سيساهم (الميتافيرس) بشكل كبير في تسهيل عملية إدارة الملكية الفكرية، وذلك عن طريق رقمنة الخدمات، كما يمكن الاستفادة من تطبيقاته في إنشاء منصة عالمية موحدة لتسجيل وإدارة الملكية الفكرية، كما وأن من شأن إتاحة البيانات في العوالم الافتراضية تحفيز الابتكار العابر للحدود، والمساهمة كذلك في تعزيز بيئة حماية الملكية الفكرية التقليدية، وذلك من خلال زيادة التعاون بين دول العالم».

وأكد سعادته أن دولة الإمارات حققت نقلة نوعية في تطوير منظومة متكاملة للملكية الفكرية، باعتبارها ركناً أساسياً لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، ومحركاً رئيسياً للابتكار في التكنولوجيا، وذلك من خلال ما توفره من حماية قانونية لنتاج الفكر الإبداعي للإنسان، وحماية ابتكارات واختراعات الأفراد والشركات، عبر مجموعة من القوانين من أهمها حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وقانون الملكية الصناعية، وقانون العلامات التجارية، والتي ستسهم جميعها في تعزيز تنافسية وتنوع الاقتصاد الإبداعي، ودعم مكانة الدولة في مؤشرات الابتكار العالمية.

واستعرض سعادته أبرز المبادرات التي أطلقتها الدولة مؤخراً من أجل مواكبة الاتجاهات الاقتصادية العالمية الجديدة، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة، وبما ينسجم مع مستهدفات الخمسين ومحددات مئوية الإمارات 2071، الرامية إلى بناء نموذج اقتصادي معرفي أكثر مرونة واستدامة. وسلط سعادته الضوء في هذا الصدد على مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية بشأن تمكين قطاعات الاقتصاد الجديد في الاقتصاد الوطني ومن بينها استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، واستراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية 2021 «بلوك تشين»، والبرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي.

كما استعرض مبادرات الدولة وتوجهاتها المستقبلية لتطوير منظومة «الميتافيرس»، ومن أبرزها استراتيجية دبي للميتافيرس، والتي تهدف إلى تعزيز مكانة دبي ضمن أفضل 10 مدن في مجال «الميتافيرس»، وترسيخ موقعها كمركز رئيسي لمجتمع «الميتافيرس» العالمي، إضافة إلى مضاعفة عدد شركات البلوك تشين والميتافيرس، والمساهمة في خلق نحو 40 ألف وظيفة افتراضية تسهم في الازدهار الاقتصادي في الدولة بحلول عام 2030.

وسلط سعادته الضوء على إطلاق دولة الإمارات القرية التعاونية العالمية في فضاء «الميتافيرس»، بالتعاون مع منتدى الاقتصاد العالمي «دافوس» وبالشراكة مع مجموعة من المنظمات والحكومات العالمية، حيث تستهدف هذه القرية تعزيز الجهود العالمية من أجل الوصول إلى حلول للتحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

كما تناول مجموعة من المبادرات التي أطلقتها عدة جهات حكومية مؤخراً لتعزيز حضورها الافتراضي في عالم «الميتافيرس» ومن أبرزها إطلاق وزارة الاقتصاد مقرها الافتراضي في عالم الميتافيرس، إضافة إلى عقد أول مؤتمر صحفي عالمي عبر فضاء «الميتافيرس» خلال أعمال المؤتمر الأول لمنصة الاستثمار العالمية «إنفستوبيا» في 2022، ومناقشة التحديات الحالية والحلول المحتملة لأنشطة الملكية الفكرية المرتبطة بـ «الميتافيرس» خلال المؤتمر الثاني للمنصة والذي انعقد بأبوظبي في 2023.

وأكد سعادته أهمية التعاون الدولي من أجل إعداد لوائح تنظيمية تكون أكثر مرونة وفعالية مع أنشطة الملكية الفكرية المرتبطة بالتقنيات الحديثة، خاصة وأنه ومع سرعة وتيرة التحول الرقمي ستكون الملكية الفكرية أحد المحركات الرئيسية المعززة للابتكار في البيئات الافتراضية التي تتمتع بنظام لا مركزي.

وأشار إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقدر الجهود التي تقودها «الويبو» لتطوير إطار مناسب لحقوق الملكية الفكرية، والذي يمكن من خلاله حماية حقوق الملكية الفكرية في فضاء الميتافيرس، وغيرها من التقنيات المتقدمة.

الإمارات تشارك في اجتماعات مجموعة التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين في الهند لتعزيز التعاون لدفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي

ستساهم هذه الاجتماعات بشكل كبير ليس فقط في بلورة آلية إصلاح منظمة التجارة العالمية، ولكن أيضاً في ضمان تلبية النظام التجاري متعدد الأطراف لاحتياجات القرن الواحد والعشرين.

ترأس سعادة جمعة محمد الكيت، وكيل وزارة الاقتصاد المساعد لشؤون التجارة الخارجية، وفداً من الوزارة للمشاركة في الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المعنية بالتجارة والاستثمار ضمن مجموعة العشرين والمنعقد في مدينة بنغالور الهندية في مايو 2023.

وشارك في هذا الحدث الدولي، الذي انعقد خلال دورة رئاسة الهند لمجموعة العشرين، أكثر من 100 من ممثلي الدول الأعضاء في المجموعة والدول المدعوة والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية لمناقشة آخر مستجدات القضايا العالمية المتعلقة بالتجارة والاستثمار.

وتسعى «مجموعة عمل التجارة والاستثمار» ضمن مجموعة العشرين من خلال هذا الاجتماع إلى البناء على المخرجات الرئيسية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في جنيف، والذي شهد التوصل إلى اتفاقيات مهمة بخصوص دعم مصائد الأسماك وحل النزاعات التجارية، كما سعى المشاركون إلى تسريع جهود إصلاح منظمة التجارة العالمية لضمان نظام تجاري عالمي مفتوح وشامل وشفاف وهو أمر حيوي لضمان استدامة النمو وتوفير الفرص لجميع الدول الأعضاء.

وخلال الاجتماع، أكد سعادة الكيت التزام دولة الإمارات بقيادة أجندة إصلاح منظومة عمل التجارة الدولية والتي ستكون أولوية رئيسية عندما تستضيف الدولة الاجتماع الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية بأبوظبي في فبراير المقبل. كما شدد على أهمية التعاون الدولي في تعزيز سلاسل التوريد وعلى الحاجة إلى تعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في حركة التجارة العالمية، وتصميم سياسات تشجع على تنويع مصادر الاستيراد.

ورحب سعادة الكيت بالمناقشات حول رقمنة التجارة لا سيما ما يتعلق بتمكين الشركات من تقديم منتجات وخدمات جديدة إلى عدد أكبر من العملاء عبر الفضاء الإلكتروني في جميع أنحاء العالم، حيث تعد التجارة الإلكترونية محركاً مهماً لزيادة حجم التجارة الدولية ونطاقها وسرعة وصولها، مشيراً سعادته إلى أن تسريع الاستثمار في حلول سلاسل التوريد الرقمية يظل على رأس جدول الأعمال الاقتصادي لدولة الإمارات حيث أنها ملتزمة باستحداث ممرات تجارية افتراضية لتسهيل التدفق التجاري من دون معاملات ورقية عالمياً من خلال استخدام أنظمة التبادل الرقمي.

وقال سعادة الكيت تعليقاً على أهمية اجتماعات «مجموعة عمل التجارة والاستثمار»: «تعكس مشاركة دولة الإمارات في هذه الاجتماعات تحت مظلة مجموعة العشرين الدور المتنامي للدولة في تعزيز التعاون وحشد التوافق بشأن حلول القضايا الحرجة التي تؤثر على التجارة الدولية، وستساهم هذه الاجتماعات بشكل كبير ليس فقط في بلورة آلية إصلاح منظمة التجارة العالمية، ولكن أيضاً في ضمان تلبية النظام التجاري متعدد الأطراف لاحتياجات القرن الواحد والعشرين».

يشار إلى أنه سيتم رفع تقارير بالتقدم المحرز من مجموعات العمل المختلفة لمجموعة العشرين ومنها «مجموعة عمل التجارة والاستثمار» إلى قمة قادة المجموعة المقرر عقدها يومي 9 و10 سبتمبر المقبل في العاصمة الهندية نيودلهي.

وتتزامن مشاركة دولة الإمارات في اجتماعات مجموعة العشرين مع استعدادها لاستضافة منتدى الاستثمار العالمي الذي ينظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاستثمار (الأونكتاد) في أكتوبر المقبل، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «COP28» في نوفمبر المقبل بمدينة إكسبو دبي، والاجتماع الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد مطلع العام المقبل.

وزارة الاقتصاد تستطلع رأي القطاع الخاص قبل إطلاق محادثات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة الجديدة

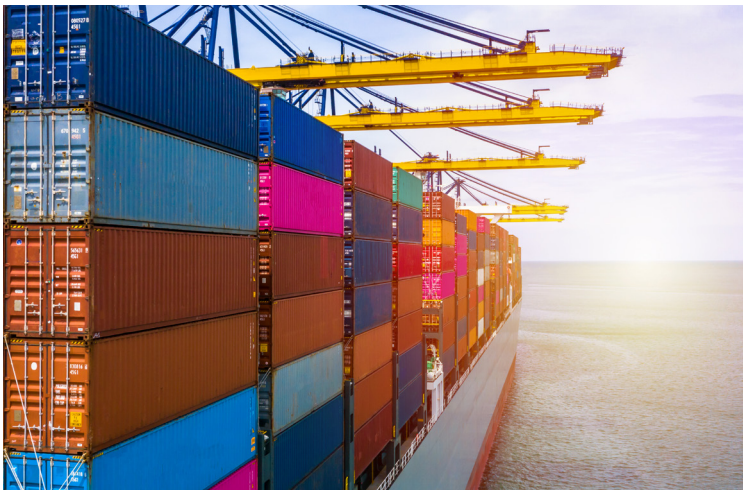

- **استطلاع الرأي يستبق المحادثات مع كل من تشيلي وفيتنام وأوكرانيا وكينيا وباكستان وتايلاند**
- **يهدف استطلاع الرأي إلى تكوين صورة كاملة حول النفاذ إلى الأسواق وآفاق التجارة والاستثمار المحتملة والمعوقات التجارية**

أعلنت وزارة الاقتصاد عن إطلاق استطلاع رأي جديد موجه إلى القطاع الخاص يستهدف المستثمرين والشركات الصناعية ورواد وأصحاب الأعمال في دولة الإمارات للتعرف على رؤاهم وأفكارهم قبل انطلاق محادثات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع كل من تشيلي وفيتنام وأوكرانيا وكينيا وباكستان وتايلاند.

ويساعد هذا الاستطلاع في تشكيل معايير وآليات المحادثات مع الدول الست تحت مظلة برنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية لدولة الإمارات.

ويتكون استطلاع الرأي، الذي يمكن لجميع الراغبين من مجتمع الأعمال الإماراتي المشاركة فيه، من ستة أقسام تغطي مجالات مثل؛ الوصول الحالي إلى الأسواق في البلدان المستهدفة، وآفاق وفرص التجارة والاستثمار، ومعوقات التجارة ودور الحكومة في تسهيل الصادرات والاستثمارات.

ومن المقرر أن تستخدم وزارة الاقتصاد مخرجات ونتائج هذا الاستبيان لضمان التوصل إلى أفضل اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع الدول المستهدفة لصالح الشركات الإماراتية، سواء من خلال وصول أكثر سلاسة وسهولة للصادرات الإماراتية إلى أسواق هذه الدول أو من خلال توفير مناخ الأعمال المناسب للمستثمرين الإماراتيين في البلدان الشريكة.

وأكد سعادة جمعة محمد الكيت وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة الدولية في وزارة الاقتصاد أن القطاع الخاص شريك أساسي في جهود الدولة لتوسيع تجارتها الخارجية مع العالم، بما يحفز النمو الاقتصادي المستدام.

وأضاف: «نحن ندرك أن الأعمال التجارية تواجه مزيجاً من الفرص والتحديات في الأسواق المختلفة، ونحن بحاجة إلى التأكد من أن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة التي تبرمها الدولة تحقق أقصى استفادة وعوائد للقطاع الخاص في دولة الإمارات.

وتابع سعادته: «استطلاع الرأي الذي أطلقته وزارة الاقتصاد يعد فرصة جيدة للقطاع الخاص لمشاركة رؤاهم وأفكارهم وخبراتهم وأولوياتهم مع الوزارة مباشرة، ليس فقط لوضع أسس ومعايير المحادثات الجارية، ولكن أيضاً لمراجعة وبحث تعديل الاتفاقيات المبرمة بالفعل».

ويشار إلى أن دولة الإمارات كانت قد وقعت أول اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع الهند في 18 فبراير 2022، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في أول مايو 2022، وتلا ذلك إبرام اتفاقيات مثيلة مع كل من إندونيسيا وإسرائيل وتركيا. وتستهدف دولة الإمارات حالياً إبرام اتفاقيات أخرى مع 22 دولة وخمس تكتلات اقتصادية، بما يغطي ما مجموعه 103 دول تمثل تجارتها الخارجية مجتمعة ما يصل إلى 95% من إجمالي التجارة العالمية.

والجدير بالذكر أنه تم نشر استطلاع الرأي على موقع وزارة الاقتصاد على الإنترنت (https://www.moec.gov.ae/web/guest/cepa).

ثاني الزيودي يبحث في بروكسل مع مفوض الاتحاد الأوروبي للتجارة تعزيز العلاقات الثنائية

الإمارات والاتحاد الأوروبي يبحثان توطيد آفاق التعاون التجاري والاستثماري

- **ثاني الزيودي:** دولة الإمارات تنفيذاً لرؤية قيادتها الرشيدة حريصة على توطيد علاقات التعاون البناء والشراكة مع الاتحاد الأوروبي
- التجارة البينية غير النفطية بين الإمارات والاتحاد الأوروبي تواصل مسارها الصاعد محققةً 56 مليار دولار في 2022 بزيادة 9.3% و28.6% و14.7% مقارنة بأعوام 2021 و2020 و2019 على التوالي
- الإمارات هي الشريك التجاري الأول لبلجيكا في الوطن العربي بحصة تبلغ 21% من تجارتها مع الدول العربية في عام 2022 وبقيمة تبلغ 8.3 مليار دولار
- الزيودي يناقش مع كل من نائب رئيس الوزراء وزير الاقتصاد والتوظيف ووزيرة الخارجية سبل ترسيخ التعاون البناء بين الإمارات وبلجيكا في القطاعات ذات الأولوية

أكد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية أن الاتحاد الأوروبي يعد شريكاً تجارياً استراتيجياً لدولة الإمارات، وأن دولة الإمارات تنفيذاً لرؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة حريصة على توطيد علاقات التعاون البناء والشراكة بين الجانبين.

جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها معاليه إلى مقر الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل على رأس وفد إماراتي رفيع المستوى ضم عدداً من كبار المسؤولين ورجال الأعمال وممثلي مجموعة من كبرى الشركات الإماراتية، وذلك بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية وتعزيز فرص الاستثمار مع بلجيكا ودول الاتحاد الأوروبي.

وقال معاليه: «تأتي هذه الزيارة تأكيداً على العلاقات التجارية طويلة الأمد مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعد أحد أكبر الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، وتتزامن مع استمرار النمو القياسي في التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين، مشيراً إلى أن هناك آفاقاً واعدة لمزيد من ازدهار وتطور علاقات التعاون البناء في المجالات ذات الاهتمام المشترك، خصوصاً في قطاعات اقتصاد المستقبل مثل التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية والابتكار وغيرها.»

وأضاف معاليه: «بلغت التجارة البينية غير النفطية بين دولة الإمارات والاتحاد الأوروبي 56 مليار دولار أمريكي في عام 2022، محققة نمواً بنسبة 9.3% مقارنة بعام 2021، وبزيادة 28.6% و14.7% مقارنة بعامي 2020 و2019 على التوالي».

وعن العلاقات التجارية مع بلجيكا، أشار معالي الزيودي إلى أن دولة الإمارات هي الشريك التجاري الأول لبلجيكا في الوطن العربي بحصة تبلغ 21% من تجارتها مع الدول العربية في عام 2022، بقيمة تبلغ 8.3 مليار دولار.

وخلال الزيارة، عقد معالي الزيودي اجتماعاً ثنائياً مع معالي فلاديس دومبروفسكيس مفوض الاتحاد الأوروبي للتجارة، حيث ناقشا العلاقات التجارية المتنامية بين الجانبين، بالإضافة إلى تبادل الرؤى حول آخر المستجدات المتعلقة بالاستعداد لانعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي تستضيفه العاصمة الإماراتية أبوظبي في عام 2024.

وبهدف توطيد أواصر العلاقات بين دولة الإمارات ومملكة بلجيكا، التقى معالي ثاني الزيودي خلال زيارته إلى بروكسل مع كل من معالي بيير إيف درمان نائب رئيس الوزراء وزير الاقتصاد والتوظيف، ومعالي حجة لحبيب وزيرة الخارجية لبحث آفاق تعزيز التعاون المشترك بين البلدين الصديقين في القطاعات ذات الأولوية.

وفي سياق متصل، شارك وفد دولة الإمارات في ورشة عمل عقدت في بروكسل لاستكشاف نطاق آلية تعديل حدود الكربون المقترحة من الاتحاد الأوروبي (CBAM). وتضمنت ورشة العمل تفاصيل مهمة حول الامتثال ومتطلبات البيانات والجدول الزمني لتنفيذ هذه الآلية المقترحة.

ويشار إلى أن وفد دولة الإمارات ضم كلاً من سعادة محمد السهلاوي سفير دولة الإمارات لدى مملكة بلجيكا والاتحاد الأوروبي، وسعادة جمعة محمد الكيت وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة الدولية في وزارة الاقتصاد، وسعادة المهندس سيف غباش الوكيل المساعد لقطاع البترول والغاز والثروة المعدنية بوزارة الطاقة والبنية التحتية، والمهندسة أمل العلي مدير إدارة شؤون البترول والغاز بوزارة الطاقة والبنية التحتية، وعبد الله الظهوري مساعد باحث اقتصادي بوزارة الاقتصاد، وبهارات بهاتيا الرئيس التنفيذي لشركة كوناريس، وكلاوس باس مدير أول الشؤون الدولية والحكومية في «طيران الإمارات»، ومجيد بشارة مدير هندسة عمليات الشحن في «طيران الإمارات»، وعدد من ممثلي الشركات الإماراتية العاملة في قطاعات الطيران والألمونيوم والصلب.

خلال ورشة عمل تناولت أحدث المستجدات الاقتصادية

«الاقتصاد» والبنك الدولي يطلقان تقريراً حول آثار الأمراض غير المعدية على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي

بن طوق: تبنت دولة الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة رؤية استشرافية واضحة ومتكاملة للتعامل مع المتغيرات عبر تطوير أكثر من ٤٠ تشريعاً عززت من تنويع ومرونة اقتصادنا الوطني

- ركز النموذج الاقتصادي الجديد للدولة على تعزيز وتيرة التنمية الاقتصادية في قطاعات رئيسية في مقدمتها الرعاية الصحية والتعليم والطاقة المتجددة والتجارة والسياحة والتصنيع والرقمنة
- عززت حكومة الإمارات الربط بين الصحة العامة والنمو الاقتصادي.. والقطاع الصحي سيكون ضمن أولويات الجهود الوطنية لجذب الاستثمارات والمواهب خلال المرحلة المقبلة
- بلغت مساهمة أنشطة الصحة والخدمات الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 أكثر من 1.6% مسجلة نمواً بنسبة 13% مقارنة بعام 2021
- شهد قطاع الصحة أحد أعلى معدلات النمو في تدفق الاستثمارات بعد السماح بالتملك الأجنبي بنسبة 100% في الدولة.. حيث سجلت الاستثمارات الصحية نمواً بنسبة 9% في 2021
- شارك في الورشة مجموعة من المسؤولين والخبراء وواضعي السياسات لتسليط الضوء على المشهد الاقتصادي الحالي وآفاق النمو في دول مجلس التعاون الخليجي
- تناول التقرير بصورة خاصة أثر الأمراض غير المعدية على زيادة الإنفاق الصحي وإنتاجية القوى العاملة في دول الخليج.. وسبل تخفيف آثارها على القطاعين الصحي والاقتصادي

أطلقت وزارة الاقتصاد، تقريراً بالتعاون مع البنك الدولي تحت عنوان «**العبء الصحي والاقتصادي للأمراض غير المعدية في دول مجلس التعاون الخليجي**»، وذلك خلال ورشة عمل نظمتها الوزارة بتاريخ (الأربعاء 17 مايو) بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، بحضور معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، وسعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد، وعصام أبو سليمان، المدير الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في البنك الدولي، وممثلين عن عدة جهات محلية واتحادية والقطاع الخاص.

شارك في الورشة أيضاً مجموعة من الخبراء والباحثين وواضعي السياسات وأصحاب المصلحة من الجهات المشاركة لتسليط الضوء على المشهد الاقتصادي الحالي لدول مجلس التعاون الخليجي. كما تناول التقرير بصورة خاصة أثر الأمراض غير المعدية في دول مجلس التعاون الخليجي على زيادة الإنفاق الصحي وإنتاجية القوى العاملة، وسبل تخفيف آثار هذه الأمراض على القطاعين الصحي والاقتصادي.

وقال معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد في كلمته خلال الورشة: «إن دولة الإمارات حريصة على تعزيز التعاون مع البنك الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى، إدراكاً منها بأهمية التعاون ومشاركة المعرفة لاتخاذ قرارات وإعداد سياسات واستراتيجيات مبنية على الأدلة والبيانات الموثوقة بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي على أسس سليمة».

وأضاف معاليه: «يقدم التقرير صورة شاملة للمشهد الاقتصادي الحالي لدول مجلس التعاون الخليجي، ويوفر تحليلاً شاملاً لأدائنا الاقتصادي الخليجي، والفرص والتوقعات المحتملة للنمو واستقراء التحديات والمخاطر في خضم التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم»، مؤكداً معاليه أن دولة الإمارات، بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة، تعاملت مع هذه المتغيرات من خلال رؤية استشرافية واضحة ومتكاملة، وكان من أهم الخطوات في هذا الاتجاه تحديث وتطوير أكثر من 40 تشريعاً عززت من تنويع مصادر الاقتصاد الوطني بالاعتماد على مجموعة قطاعات رئيسية تخدم التحول نحو نموذج اقتصادي جديد أكثر مرونة واستدامة، من أبرزها الطاقة المتجددة والتجارة والسياحة والتصنيع والرقمنة، مع التركيز على تنمية القطاع الصحي بعد جائحة كوفيد 19.

وتابع معاليه: «استطاعت دولة الإمارات تسجيل نسب نمو قياسية في عام 2022، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 7.6%، والتي تعد من أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم. كما حققت التجارة الخارجية غير النفطية للدولة معدل 2.2 تريليون درهم لأول مرة في تاريخها، وكذلك ارتفع الإنفاق السياحي بنسبة 70% في عام 2022 ليصل إلى 121 مليار درهم»، مشيراً معاليه إلى أن هذه المؤشرات تأتي تماشياً مع الهدف الاستراتيجي للدولة بمضاعفة الاقتصاد الوطني في ضوء رؤية «نحن الإمارات 2031».

وأوضح معاليه أن الاقتصاد الوطني يتوقع أن يواصل نموه في عام 2023 بمعدل أعلى من التوقعات، وأن تكون دولة الإمارات ثاني أسرع الاقتصادات نمواً في منطقة الخليج، نتيجة لعدة أسباب؛ من بينها ارتفاع مؤشر مديري المشتريات إلى أعلى مستوى خلال خمسة أشهر، وسط نمو قوي للطلبات الجديدة وتوسع مخزونات المشتريات لتصل إلى أعلى معدل لها خلال خمس سنوات، إضافة إلى دعم الشراكات الاقتصادية الشاملة القائمة والأخرى التي ستدخل حيز التنفيذ خلال المرحلة المقبلة للاقتصاد الوطني بشكل كبير، إلى جانب استمرار تدفق المواهب والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما سيعمل على زيادة مرونة الاقتصاد، ويعزز من ثقة المستثمرين في سياساتنا الاقتصادية المبتكرة.

ولفت معالي بن طوق إلى أن دولة الإمارات ستواصل تحفيز الاستثمارات في أنظمة الرعاية الصحية والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي، لزيادة القدرة التنافسية لاقتصادها، وبالتوازي مع ذلك ستعمل على تعزيز دور القطاع الخاص ودعم مجالات الابتكار والاستدامة، لخلق المزيد من فرص العمل في القطاعات ذات الأولوية، ومن أهمها القطاع الصحي، مشيراً معاليه إلى دولة الإمارات عززت الربط بين الصحة العامة والنمو الاقتصادي في إطار رؤيتها للمستقبل وسياساتها التنموية في هذا الصدد، وأن هذا القطاع سيكون ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والجهود الوطنية لجذب الاستثمارات والمواهب في الدولة خلال المرحلة المقبلة.

واستعرض بن طوق أبرز مؤشرات نمو القطاع الصحي في الدولة، مشيراً إلى أن مساهمة أنشطة الصحة والخدمات الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 بلغت 1.6%، مسجلة نمواً بنسبة 13% مقارنة بعام 2021. كما أكد معاليه أن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة خلال المرحلة الماضية كان لها دور رئيسي في جذب الاستثمارات إلى قطاع الرعاية الصحية، وفي مقدمة هذه السياسات تعديل قانون الشركات للسماح بالتملك الأجنبي الكامل بنسبة 100% للمشاريع، حيث شهد قطاع الصحة أحد أعلى معدلات النمو في تدفق الاستثمارات، والتي سجلت في عام 2021 نمواً بنسبة 9% مقارنة بعام 2020.

يذكر أن التقرير الذي حمل عنوان «العبء الصحي والاقتصادي للأمراض غير المعدية في دول مجلس التعاون الخليجي»، تناول الأثر الاقتصادي والصحي للأمراض غير المعدية، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي، وكذلك سلط الضوء على أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج، والجهود والمبادرات التنموية التي تم اتخاذها خلال السنوات الماضية، ومن بينها تهيئة مناخ الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية، وإتاحة فرصة أكبر لمشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، والتي دعمت جميعها معدلات النمو التي حققتها دول الخليج خلال عام 2022. ويمكن الاطلاع على التقرير من خلال الرابط التالي: https://cdn.me-qr.com/pdf/14718300.pdf .

وفد الدولة يستكشف آفاق التعاون في التكنولوجيا النظيفة مع التركيز على الشركات الناشئة

الإمارات والولايات المتحدة تبحثان تعزيز الشراكة وفرص الاستثمار في قطاعات اقتصاد المستقبل

- وفد دولة الإمارات يعقد اجتماعات ثنائية مع كبرى الشركات الناشئة في أوستن الرائدة في حلول التكنولوجيا النظيفة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والحوسبة الكمية

- **ثاني الزيودي:** الولايات المتحدة شريك تجاري واستثماري استراتيجي لدولة الإمارات خصوصاً في جهود تطوير مصادر بديلة للطاقة

قام وفد من كبار المسؤولين وقادة الأعمال في دولة الإمارات، برئاسة معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، بزيارة ولاية تكساس الأمريكية التي تعد أكبر مصدري السلع إلى دولة الإمارات من بين باقي الولايات الأمريكية، بهدف استكشاف فرص التعاون التجاري والاستثماري بين مجتمعي الأعمال في الجانبين، مع التركيز على قطاعات اقتصاد المستقبل.

وقال معالي الدكتور ثاني الزيودي: «إن دولة الإمارات تعطي الأولوية للاستثمار في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة لأنها تنطوي على إمكانات نمو عالية وتوفر حلولاً مؤثرة عالمياً لمشكلة التغير المناخي.»

وأضاف: «إن الولايات المتحدة شريك تجاري واستثماري طويل الأمد لدولة الإمارات وخصوصاً في جهود تطوير مصادر بديلة للطاقة. وفي نوفمبر 2022، وقعنا على الشراكة الأمريكية الإماراتية لتسريع مسار الطاقة النظيفة، والتي تهدف لاستثمار 100 مليار دولار في تنفيذ مشروعات للطاقة النظيفة تبلغ طاقتها الإنتاجية 100 غيغاواط بحلول عام 2035، وما زلنا ملتزمين بإيجاد سبل جديدة للتعاون لدعم تعهدنا بتحقيق الحياد المناخي. وقد سررنا باستعراض الابتكارات الجديدة في الولايات المتحدة في عدد كبير من المجالات، ابتداءً من الضيافة والنقل منخفض الكربون إلى المدن الذكية، ونحن حريصون على إقامة الشراكات التي من شأنها تعزيز هذه الابتكارات»

وخلال زيارته إلى تكساس، عقد معالي الزيودي اجتماعاً مع كيرك واتسون عمدة مدينة أوستن، جرى فيه عرض الآلية المبسطة لتسجيل الأعمال في دولة الإمارات، وما تتميز فيه بيئة الأعمال من مميزات أبرزها القوى العاملة الماهرة والبنية التحتية عالمية المستوى ما يحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية، كما حضر معاليه اجتماع مائدة مستديرة لغرفة التجارة في أوستن، بحضور عدد من كبار مسؤولي الولاية، حيث جرت مناقشات حول أفضل سبل تعزيز التجارة البينية خصوصاً في مجالات تكنولوجيا المعلومات وقطع غيار السيارات والآلات.

وأعقب ذلك عدد من الاجتماعات الثنائية للوفد الإماراتي مع الشركات الناشئة الرائدة في أوستن، والتي تستخدم تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والحوسبة الكمية لتطوير قطاعات العقارات والاستجابة للطوارئ والخدمات اللوجستية والمرافق والإعلام. وركز معالي الزيودي خلال هذه الاجتماعات على التطورات الإيجابية التي شهدتها بيئة الأعمال في دولة الإمارات، كما سلط الضوء على حوافز الوصول إلى السوق الإماراتي التي توفرها مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مثل التأسيس والترخيص السريع وإصدار التأشيرات، وسهولة الاستفادة من التسهيلات الائتمانية والحوافز العقارية.

كما قام الوفد الإماراتي بزيارة ميدانية لشركة «ستيلث باور»، وهي شركة تزود أساطيل المركبات بالكهرباء وحلول خارج الشبكة من شأنها خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن مركبات المرافق والطوارئ والمركبات العسكرية.

ويشار إلى أن وفد دولة الإمارات في الزيارة الرسمية إلى ولايتي تكساس وواشنطن ضم كلاً من محمد المشرخ المدير التنفيذي لمكتب الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر (استثمر في الشارقة)، وسعود النويس الملحق التجاري في سفارة دولة الإمارات بالولايات المتحدة، وكريم جمال مدير مكتب التجارة في سفارة دولة الإمارات، وأحمد الصوالحي مدير المشاريع الخاصة والتواصل – مكتب التجارة في سفارة دولة الإمارات.

9.5% نمو سنوي لسوق الخدمات الرقمية في الإمارات

ينمو سوق الخدمات الرقمية في دولة الإمارات بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 9.49% خلال الفترة من 2022– 2027، حسب التقرير الصادر عن مؤسسة «MarkNtel Advisors» للبحوث والدراسات. وأوضح التقرير أن دولة الإمارات برزت باعتبارها مركز أعمال لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بأكملها، وكانت من أوائل الدول التي تبنت التقنيات المتقدمة، مثل الحوسبة السحابية، والبلوكتشين، والذكاء الاصطناعي (AI)، والقياسات الحيوية للوجه، والتعلم الآلي، وغيرها. وأكد التقرير أن حكومة الإمارات استباقية للغاية نحو ضمان تقديم المزايا الاجتماعية لمواطنيها، كما أن الخدمات المصرفية والمالية والتأمين تشهد ازدهاراً ملموساً في الدولة، وتسجل الاستثمارات الأجنبية في هذه الصناعات اتجاهاً تصاعدياً وتزداد المعاملات الرقمية بشكل كبير. ولفت التقرير إلى الاعتماد السريع للخدمات الرقمية في قطاعات متنوعة، بما في ذلك المصرفية والخدمات المالية والتأمين، والاتصالات، والحكومة، والرعاية الصحية، والنفط والغاز. وتشير الخدمات الرقمية إلى تسليم البيانات الإلكترونية والمحتوى إلى المستخدمين النهائيين المرغوبين باستخدام أجهزة مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر، وما إلى ذلك، لتنشيط وظائف الأعمال والثقافة وتجارب العملاء، وتلبية متطلبات الأعمال والصناعة المتغيرة.

رؤى السوق

وأكد التقرير أن سوق الخدمات الرقمية في دولة الإمارات شهد نمواً هائلاً خلال الفترة من 2017 – 2020، حيث أدت السياسات الحكومية المواتية وأتمتة العمليات، والاقتصاد غير الورقي، والصناعة 4.0، إلى زيادة الطلب على الخدمات الرقمية مثل الخدمات السحابية، وأتمتة الأعمال، والتحليلات، وما إلى ذلك، في جميع أنحاء البلاد.

وأوضح التقرير أنه في العام 2021 أعلنت مرافئ أبوظبي (ADT) أتمتة الموانئ من خلال دمج التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تتبع الحاويات الذكية، وقدرات النقل المستقل، والأصول البحرية، من بين أمور أخرى.

وفي عام 2017، أطلقت حكومة دولة الإمارات منصة الإمارات لاستشراف المستقبل، في خطوة هادفة إلى دعم جهود نشر ثقافة الاستشراف، وتعزيز الوعي بالفكر المستقبلي وأهميته في الاستعداد للتحديات والمتغيرات المتوقعة.

وذكر التقرير أنه علاوة على ذلك، فإن مبادرات مثل الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي تهدف إلى تطوير ثقافة الابتكار بين الأفراد والمؤسسات، إلى جانب رؤية هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية التي تركز على تعزيز التحول الإلكتروني مع تشجيع الابتكار في جميع أنحاء دولة الإمارات عززت أيضاً سوق الخدمات الرقمية في الدولة.

ونوه بأن الإمارات صممت أيضاً استراتيجية تحول رقمي لتقوية اقتصادها ووفقاً للاستراتيجية، وأطلقت الحكومة نظام معلومات الصحة الإلكترونية، التعليم الرقمي، ووحدات الأمن السيبراني، والمنصة الوطنية الموحدة للإسكان الرقمي، وما إلى ذلك، وستواصل هذه التحولات الرقمية المستمرة التي بدأتها حكومة الإمارات تعزيز الطلب على الخدمات الرقمية في جميع أنحاء الدولة في السنوات القادمة.

وتيرة سريعة

وأكد التقرير أن جائحة «كوفيد 19» حفزت بشكل كبير التحول الرقمي في دولة الإمارات، مع تبني متزايد للتقنيات الذكية والحلول الرقمية الفعالة عبر كل من الجهات الحكومية والخاصة. وأضاف أنه تم رصد زيادة هائلة في الطلب على الخدمات الرقمية مثل استراتيجيات الأمن السيبراني، وخدمات ذكاء الأعمال، والأتمتة الآلية، والسحابة المتكاملة، والاستشارات التكنولوجية.

ونوه بأن القطاعات مثل الخدمات المصرفية والمالية والتأمين، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات، والبيع بالتجزئة، وما إلى ذلك، شرعت في تنفيذ العديد من الخطط لنشر تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والأمن السيبراني، وما إلى ذلك، لتسريع وتيرة الأنظمة الحالية بالإضافة إلى ذلك، أطلقت حكومة الإمارات أيضاً استراتيجية رقمية لتقديم خدمات رقمية شاملة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

وقال إنه نتيجة لذلك، أعطت العديد من المؤسسات الأولوية للتحول الرقمي من خلال نقل وظائف أعمالها إلى السحابة لبث سرعة أكبر وتشجيع مشاركة العملاء.

وأشار إلى استفادة قطاع الخدمات المصرفية والمالية والتأمين بشكل كبير بسبب التحول النموذجي للمستهلكين من المعاملات غير المتصلة بالإنترنت إلى المعاملات الرقمية.

وأوضح أن الارتفاع في عدد المعاملات غير التلامسية وغير النقدية أدى لتقليل التفاعلات المادية بشكل كبير إلى دفع نمو السوق في البلاد، علاوة على ذلك، ونظراً للطفرة الكبيرة في المعاملات غير النقدية، زادت البنوك والوسطاء الماليون أيضاً من اعتماد المنصات الرقمية لتقليل التكاليف المصرفية عبر الإنترنت للمستهلكين.

التوقيع الإلكتروني

ونوه التقرير إلى أنه في عام 2021، أجرت الإمارات عدة إصلاحات على اللوائح الحالية، ووفقاً للوائح الجديدة تتمتع التوقيعات الرقمية للأفراد بالأهمية نفسها مثل التوقيعات المادية ويمكن استخدامها في أي معاملة مدنية أو تجارية، بما في ذلك الزواج، والأحوال الشخصية، وكتاب العدل، والخدمات العقارية، مثل الإيجار، والشراء، والبيع، وتعديل العقود

ولفت إلى أن خيار التوقيع الإلكتروني يشهد قبولاً تدريجياً بين العديد من المؤسسات في دولة الإمارات مع الثورة الرقمية المستمرة، ومن المتوقع أن يشهد استخدام التوقيعات الإلكترونية نمواً كبيراً بسبب الانتشار المتزايد لمنصات الخدمات المصرفية الرقمية، وزيادة أنشطة تداول الأسهم، وتزايد رقمنة سجلات الرعاية الصحية.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة دبي، في ديسمبر 2021، أن جميع عملياتها أصبحت بلا ورق بالكامل، وتتم الآن إدارة جميع الأعمال والمعاملات والعمليات الحكومية عبر الإنترنت من خلال منصة متكاملة لتوفير حياة ذكية وسهلة وأفضل.

وأكد التقرير أن الاستراتيجية غير الورقية لحكومة دبي التي بدأت في 2018 بلغت قمتها وأصبحت جميع الدوائر الحكومية الـ 45 بلا ورق الآن.

وساعدت هذه الاستراتيجية في توفير أكثر من 350 مليون دولار من الإيرادات، و336 مليون ورقة، وأكثر من 14 مليون ساعة عمل لحكومة دبي.

القطاعات الحكومية

وأكد التقرير أن القطاع الحكومي كان الرائد في تبني التقنيات الرقمية، مع استثمارات مزدهرة في رقمنة العمليات واختيار الممارسات الذكية لتحسين الإدارة والأمن السيبراني والحوكمة، وتم تنفيذ العديد من المبادرات الحكومية لتعزيز تكامل الحلول والتقنيات الرقمية. وقال إنه علاوة على ذلك، فإن الدفع المتزايد نحو خلق بيئة متصلة، مع تزايد عدد المدن الذكية، يشكل جانباً مهماً آخر يُعزى إلى الطلب المتزايد على الخدمات الرقمية. وقطاعياً، احتفظت الخدمات المصرفية والمالية والتأمين بحصة كبيرة في سوق الخدمات الرقمية في الإمارات العربية المتحدة في السنوات القليلة الماضية، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة اعتماد الحلول مثل التأمين عبر الإنترنت ومنصات الخدمات المصرفية، وإدارة القروض الرقمية.

ارتفاع الطلب على الخدمات الرقمية

أكد تقرير مؤسسة «MarkNtel Advisors» للبحوث والدراسات أنه تم رصد ارتفاع ملحوظ في الطلب على الخدمات الرقمية في الإمارات خلال الفترة 2017–2020، ويرجع ذلك أساساً إلى الانتشار المتزايد للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وزيادة الاستثمارات في المدن الذكية (المنازل الذكية، وأتمتة المباني، وما إلى ذلك) من قبل الحكومة، وزيادة الرقمنة في الأعمال التجارية لتحسين الكفاءة التشغيلية. ونوه بأنه وفقاً للبنك الدولي في عام 2020، كان حوالي 99.2% من إجمالي السكان في الإمارات يستخدمون الإنترنت.

وقال إن الاعتماد المتزايد على التقنيات المتقدمة مثل السحابة، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، إلى جانب الاستراتيجيات المختلفة التي تتخذها هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)، هي الجوانب الرئيسية المتوقعة لدفع التوسع في سوق الخدمات الرقمية في الإمارات خلال السنوات الخمس المقبلة.

الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي يضيف 103 مليارات درهم لاقتصاد الإمارات

توقع تقرير لشركة «دي إتش إف كابيتال إس إيه»، ازدياد أهمية حلول الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، لتسهم بنحو 103 مليارات درهم في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بحلول عام 2035. ولفت إلى أن التقديرات الحكومية بأن يؤدي تطبيق حلول الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات إلى زيادة الناتج الاقتصادي بنحو 305 مليارات درهم بحلول العام ذاته.

ورجح التقرير ارتفاع قيمة الأصول المُدارة في سوق المستشارين الآليين بدولة الإمارات إلى نحو 58.46 مليار درهم في عام 2023 مع معدل نمو سنوي مركب يبلغ 12.06% بين عامي 2023 و2027، ما يوفر قيمة إجمالية متوقعة تصل إلى حوالي 92.19 مليار درهم بحلول عام 2027.

ولفت إلى تزايد اعتماد إدارة الثروات بشكل كبير على المستشارين الآليين في المستقبل. وقال التقرير إنه مع الطلب المتزايد على خدمات المستشارين الآليين، وهي منصات رقمية تستخدم الخوارزميات الرياضية لتقديم مشورة مالية منطقية، تشير التوقعات إلى وصول عدد مستخدمي السوق في الدولة إلى أكثر من ١,١ مليون مستخدم بحلول عام 2027، عازياً الارتفاع المرتقب في عدد المستثمرين الراغبين في الاستفادة من إمكانات الخوارزميات لتنمية استثماراتهم إلى عدة عوامل، بما في ذلك الرسوم المنخفضة وارتفاع عائد الاستثمار مقارنة بالمستشارين الأفراد أو النظام المصرفي التقليدي، إذ تتقاضى معظم منصات المستشارين الآليين نسبة 0.25% فقط سنوياً.

وحسب باس كويمان، الرئيس التنفيذي ومدير الأصول في شركة المساهمة العامة «دي إتش إف كابيتال إس إيه»، فإن «شات جي بي تي»، الذي استقطب خمسة ملايين مستخدم جديد في يوم إصداره، يسهم في تعزيز الاستثمار في الأصول المُدارة في سوق المستشارين الآليين، منوهاً بأنه مع ازدياد الوعي بأهمية استخدام حلول الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات ودور استراتيجية الإمارات الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031 في تعزيز قدرات الدولة لاعتماد هذه التكنولوجيا الثورية، من المتوقع أن يسهم تطبيقها في تطوير المشهد المالي في دولة الإمارات خلال السنوات القادمة. وقال كويمان، إن الخوارزميات والأساليب الحسابية معتمدة منذ وقت طويل، لكن تقنيات الذكاء الاصطناعي تعيد صياغة المفاهيم حول كيفية وصول المستهلكين والشركات إلى مواردهم المالية وإدارتها، ويمكن للعملاء من خلال تزويد الحواسيب بالبرامج والمعطيات الضرورية، استكشاف الأسواق والحصول على التوصيات والحلول الخاصة بإدارة المحافظ الاستثمارية، والتي تساعد على تقليل المخاطر وزيادة الأرباح إلى أقصى حد.

وأكد أن الأمان يُعد أحد أبرز مزايا هذه الآلية الرقمية التي توفر للمحفظة الاستثمارية مستويات سيولة عالية.

وأوضح كويمان، أن الاستخدام المناسب للخوارزميات يتيح إجراء آلاف عمليات التداول كل ثانية، حيث أظهرت دراسة أجريت في عام 2019 اعتماد حوالي 92% من عمليات التداول في سوق الفوركس على الخوارزميات أكثر من العنصر البشري، مشيراً إلى أن شركة دي إتش إف كابيتال إس إيه، استفادت من إمكانات الخوارزميات لتزويد المستثمرين في المنطقة وجميع أنحاء العالم بمتوسط عوائد استثمار سنوي يبلغ 20% منذ إنشائها، وتمكن مستثمرون من مضاعفة استثماراتهم الأولية مع تحقيق عائد استثمار بنسبة 114%.

52% نمو صافي الاحتياطيات الدولية للقطاع المصرفي الإماراتي

ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية للقطاع المصرفي الإماراتي (البنوك والمصرف المركزي)، بقيمة 328 مليار درهم، مسجلة نمواً غير مسبوق بلغت نسبته 52%، ليبلغ الرصيد الإجمالي أعلى مستوياته التاريخية عند 955.34 مليار درهم (260 مليار دولار) بنهاية مارس 2023، مقارنة مع 627.43 مليار درهم بنهاية مارس 2022.

واستحوذ مصرف الإمارات المركزي على 535.5 مليار درهم (146 مليار دولار) من صافي الاحتياطيات الدولية للقطاع، بنهاية مارس 2023 بزيادة بلغت قيمتها 86.3 مليار درهم، تعادل نمواً بنسبة 19.2%، مقارنة مع رصيدها البالغ 449.2 مليار درهم في مارس 2022. ويتجاوز هذا الرصيد من الاحتياطيات الدولية الحد الأدنى الإلزامي للمصرف المركزي بنحو 137 مليار درهم بنهاية مارس 2023.

وتظهر البيانات، أن احتياطيات المصرف المركزي من السبائك الذهبية، ارتفع بقيمة 4.775 مليار درهم، تعادل نمواً بنسبة 38% تقريباً، ليبلغ 17.4 مليار درهم بنهاية مارس 2023 مقارنة مع 12.64 مليار درهم في نهاية مارس 2022.

أما حصة البنوك العاملة بالدولة من صافي الاحتياطيات الدولية، فبلغت 420 مليار درهم بنهاية مارس 2023، بزيادة بلغت قيمتها 241.7 مليار درهم تعادل نمواً بنسبة 135.5%، مقارنة مع رصيدها البالغ 178.3 مليار درهم بنهاية مارس 2022.

كما تظهر البيانات أن التحويلات المالية الإجمالية التي نفذت من خلال نظام التحويلات المالية بالدولة، ارتفعت بما يقارب تريليون درهم تعادل نمواً بنسبة 34.5% لتصل إلى نحو 3.9 تريليون درهم في مارس 2023، مقارنة مع 2.9 تريليون درهم في مارس 2022.

وجاء الارتفاع نتيجة زيادة التحويلات المالية بين العملاء بنحو 297 مليار درهم بنمو 27%، لتصل 1.418 تريليون درهم في مارس 2023 مقارنة مع 1.121 تريليون درهم في مارس 2022.

كما ارتفعت قيمة التحويلات بين البنوك بنحو 718 مليار درهم تعادل نمواً بنسبة 41%، لتبلغ 2.478 تريليون درهم في مارس 2023 مقارنة مع 1.76 تريليون درهم في مارس 2022.

إلى ذلك، ارتفعت قيمة مقاصة الشيكات في الدولة بنحو 15.8 مليار درهم بنمو 5.4% لتبلغ 306.5 مليار درهم بنهاية مارس 2023 مقارنة مع 290.7 مليار درهم في نهاية مارس 2022.

وتشير هذه الإحصائيات إلى حجم النمو الذي سجله الاقتصاد الوطني الإماراتي، والنشاط الذي شهدته قطاعات الأعمال كافة خلال فترة المقارنة.

إلى ذلك، ارتفع عدد الموظفين لدى البنوك العاملة بدولة الإمارات 2432 موظفاً بزيادة بلغت نسبتها 7.2% خلال 12 شهراً، ليصل العدد الإجمالي إلى 36314 موظفاً بنهاية مارس 2023 مقارنة مع 33882 موظفاً بنهاية شهر مارس 2022، بحسب البيانات الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي.

وتظهر البيانات أن البنوك زادت عدد موظفيها بنحو 484 موظفاً خلال الربع الأول من 2023.

وتوزع الموظفين الجدد على 2067 موظفاً تم تعيينهم لدى البنوك الوطنية (22 بنكاً)، ليرتفع إجمالي الموظفين لديها إلى 29189 موظفاً بنهاية مارس 2023، مقارنة مع 27122 موظفاً بنهاية مارس 2022، فيما زاد عدد الموظفين الإجمالي لدى البنوك الأجنبية العاملة بالدولة (39 بنكاً) بنحو 365 موظفاً خلال الفترة ذاتها، ليرتفع العدد الإجمالي للعاملين في البنوك الأجنبية بالدولة إلى 7125 موظفاً في مارس 2023 مقارنة مع 6760 موظفاً في مارس 2022.

وتأتي الزيادة في عدد الموظفين رغم أن البنوك الوطنية العاملة بالدولة أغلقت 17 فرعاً خلال فترة المقارنة، ليستقر عدد فروعها الإجمالي عند 494 فرعاً، بنهاية مارس 2023 مقارنة مع 511 فرعاً في نهاية مارس 2022، فيما أغلقت البنوك الأجنبية فرعين خلال فترة المقارنة نفسها، ليستقر عدد فروعها عند 72 فرعاً بنهاية مارس 2023، وذلك نتيجة الاعتماد المتزايد على الخدمات الإلكترونية وخدمات الأون لاين التي تقدمها البنوك للعملاء من دون الحاجة لتدخل الموظفين.

20% نمو الأصول الإجمالية لبنوك «أبوظبي»

ارتفعت الأصول الإجمالية للبنوك العاملة في إمارة أبوظبي بنحو 20% على أساس سنوي، لتبلغ 1.801 تريليون درهم في نهاية مارس 2023، بزيادة قدرها 300 مليار درهم مقارنة مع قيمتها البالغة 1.5 تريليون درهم في نهاية مارس 2022، بحسب البيانات الصادرة أمس عن «المركزي».

كما ارتفعت القيمة الإجمالية لأصول البنوك العاملة في إمارة دبي بنحو 6.5% تعادل زيادة بقيمة 102 مليار درهم خلال فترة المقارنة نفسها لتبلغ 1.67 تريليون درهم بنهاية مارس 2023.

وزادت الأصول الإجمالية للبنوك العاملة في الإمارات الأخرى بنسبة 9.3%، تعادل زيادة بقيمة 25 مليار درهم، لتبلغ 293 مليار درهم في نهاية مارس 2023 مقارنة مع 268 مليار درهم في نهاية مارس 2022.

إلى ذلك، تظهر البيانات أن عدد البنوك الوطنية العاملة بدولة الإمارات يبلغ 22 بنكاً، تبلغ قيمة أصولها الإجمالية 3.321 تريليون درهم، وهي بذلك تستحوذ على 88.2% من إجمالي أصول القطاع المصرفي بالدولة، في نهاية مارس 2023، فيما تبلغ حصة البنوك الأجنبية (39 بنكاً)، 444 مليار درهم، وحصتها 11.8% من إجمالي أصول القطاع في الفترة نفسها.

أبوظبي ودبي تتصدران إقليمياً مؤشر أفضل العلامات التجارية للمدن

تصدرت كل من أبوظبي ودبي منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، على مؤشر أفضل العلامات التجارية للمدن 2023، الصادر عن مؤسسة براند فاينانس، الذي صنف في نسخته الأولى دبي في المرتبة التاسعة عالمياً وأبوظبي في المرتبة الـ ٢٨ عالمياً بين أفضل مدن العالم.

ووفقاً للمؤشر الذي تلقت «الاتحاد» نسخة منه، حققت أبوظبي المراكز الأولى على مستوى العالم في عدد من المؤشرات الفرعية المرتبطة بمجالات الأعمال والاستثمار والتي يرتكز مؤشر العلامات التجارية للدول، حيث حلت أبوظبي في المرتبة الثانية والثالثة عالمياً على التوالي بين أفضل مدن العالم في الجاذبية الضريبية للشركات وللأفراد، والمرتبة الرابعة عالمياً في سهولة ممارسة الأعمال، والسابعة كأفضل مدينة حاضنة للابتكار والشركات الناشئة، والمرتبة التاسعة عالمياً في سهولة العثور على عمل.

لندن تتصدر

وبحسب المؤشر الذي تصدرته لندن وتلتها نيويورك وباريس في المركزين الثاني والثالث، حصلت دبي على تقيم 75.8 نقطة من إجمالي 100% متفوقة على العديد من مدن العالم الشهيرة مثل أمستردام التي سجلت 75.7 نقطة وجاءت في المركز العاشر، وكذلك ميامي وتورنتو وبرشلونة وروما، فيما حصلت أبوظبي على 70.4 نقطة، متفوقة على ميونيخ التي جاءت في المركز 29 بنحو 70.3 نقطة وكذلك على مدن أخرى مثل ستوكهولم وكوبنهاجن وسياتل وهامبورغ.

15000 فرد من 20 دولة

ويستند التصنيف إلى مسح عالمي لما يقرب من 15000 فرد من الجمهور تم إجراؤه في أبريل 2023 في 20 دولة في جميع القارات لقياس التصورات حول أفضل 100 مدينة في العالم.

وأشار تقرير لمؤسسة براند فاينانس إلى أن دبي التي اكتسبت سمعة عالمية باعتبارها «مدينة الذهب» لتزيد بريقاً وتألقاً في مجالات التمويل والتجارة التي توسعت فيها على نطاق واسع، الأمر الذي رسخ صدارتها في العديد من المؤشرات المتعلقة بالأعمال والاستثمار، حيث احتلت المرتبة الأولى عالمياً في إمكانات النمو المستقبلي، والثانية في الاقتصاد القوي والمستقر، والثالثة بعد نيويورك ولندن كمدينة ذات أهمية عالمية.

تصنيف المدن العربية

وعلى صعيد تصنيف المدن العربية الأخرى ضمن المؤشر، جاءت الدوحة في المرتبة ٦٥ عالمياً والثالثة عربياً، تلتها جدة في المرتبة 77 عالمياً والرياض 87 عالمياً.

وللوصول إلى تقييم شامل للعلامات التجارية للمدينة في الترتيب، إلى جانب قياس الألفة، تم سؤال المستجيبين عن السمعة العامة وإدراكهم الشخصي لكل مدينة كمكان للعيش والعمل محلياً، والعمل عن بُعد والدراسة والتقاعد والزيارة، أو الاستثمار فيها، حيث تم استكمال تقييم التفضيلات عبر هذه المحاور السبعة، من خلال تصور 45 سمة أساسية للعلامة التجارية للمدينة، مجمعة تحت سبع ركائز، مثل الأعمال والاستثمار أو الاستدامة والنقل.

بناء علامات تجارية

قال أندرو كامبل، العضو المنتدب لشركة براند فاينانس الشرق الأوسط، إن مدن الشرق الأوسط نجحت في بناء علامات تجارية قوية جداً في وقت أقصر بكثير من العديد من نظيراتها الأوروبي، حيث شهدت العقود القليلة الماضية نمواً هائلاً في فرص الأعمال والاستثمار في جميع المدن الرئيسة في المنطقة. ولفت إلى أنه من المرجح أن تؤدي الجهود المبذولة لإبراز مكانة العروض السياحية إلى زيادة المعرفة والمكانة العامة للعلامات التجارية في مدن الشرق الأوسط على مستوى العالم.

خدمات وزارة الاقتصاد

احصلوا على خدمات وزارة الاقتصاد بخطوات بسيطة وسهلة عبر الموقع الإلكتروني

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

لتحميل النشرة يرجى مسح Qr code

© جميع الحقوق محفوظة وزارة الاقتصاد